

فُعَلَى

بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْوَصْفِيَّةِ

إعداد:

د. نواف بن جزاء الحارثي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية في الجامعة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد فإن في اللغة العربية أوزاناً وصيغاً
تتوارد عليها الأسماء والصفات، فتأتي تارة اسماً، وتستعمل تارة أخرى صفة.
ولكل أحكامه المختصة به.

ومن هذه الأوزان وزن (فُعَلَى) بضم الفاء وسكون العين، فانه يأتي اسماً،
نحو أُثْنِي وبُهِمَى (اسم نبت)، كما يأتي صفة، نحو الكُبْرَى والصُّغْرَى، وكل قسم
من هذين القسمين يتنوع إلى أنواع مختلفة.

ولذلك رأيت أن أجمع ما يتعلق بهذا الوزن وأبين أنواعه وأحكام كل نوع
منها، مع ذكر ما يشهد لذلك من النصوص الواردة في القرآن الكريم وكلام
العرب.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتهديد وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة إلى
فهارس البحث.

المقدمة: وفيها خطة البحث.

التمهيد: وفيه التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث وأوزان الاسم
المؤنث.

الفصل الأول: فُعَلَى الاسمية. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فُعَلَى الواقعة اسم جنس.

المبحث الثاني: فُعَلَى المصدرية.

المبحث الثالث: فُعَلَى العلمية.

الفصل الثاني: فُعَلَى الوصفية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فُعَلَى الدالة على التفضيل.

المبحث الثاني: فُعلَى الدالة على غير التفضيل.

الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بهذه الصيغة. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحكام نحوية.

المبحث الثاني: أحكام صرفية.

المبحث الثالث: الفروق العامة بين أنواع هذه الصيغة.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس، وتشمل:

١. فهرس المصادر والمراجع.

٢. فهرس الموضوعات.



تمهيد

أولاً: التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث: (الصيغة - الاسم - الصفة)

الصيغة مصدر صاغ يصوغ صوغاً وصيغة، والشيء مَصُوغٌ. وأصلها صَوَّغَ بالواو، من الصَّوَّغ.

قال الجوهري: «صِيغَةُ من الواو، إلا أنها انقلبت ياءً لكسرة ما قبلها. وهذا صَوَّغَ هذا إذا كان على قَدْرِهِ، وهما صَوَّغَانِ أي سَيَانِ»^(١).

ولعل الصرفيين اصطَلَحُوا على تسمية الوزن صيغة أخذًا من هذا المعنى. والاسم هو كل ما دلَّ لفظه على معنى غير مقترون بزمان محصل^(٢). وله علامات تميزه عن غيره^(٣).

والمقصود به هنا الاسم العام الذي لا يوصف به، كالجامد والمصدر ونحوهما من الأسماء.

والصفة كل مشتق وقع نعتاً لاسم قبله، سواء دلَّ على التفضيل كالصغرى، أم لم يدلَّ على التفضيل، كحُبْلَى^(٤).

و(فُعْلَى) بضم الفاء وسكون العين وآخره ألف مقصورة، وزن من أوزان الاسم المؤنث. وهو وزن امتاز بثلاثة أشياء:

(١) الصحاح ١٣٢٤/٤ (صوغ) وينظر كتاب العين ٤٣٢/٤ ولهمذيب اللغة ٨/١٥٨.

(٢) له تعريفات كثيرة في كتب النحو، وأشهرها ما ذكرته؛ وهو اختيار السيرافي في شرح الكتاب ٥٣/١، وينظر الأصول لابن السراج ٣٦/١، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٠.

(٣) ينظر المقتضب ٣/١، والأصول ٣٧/١، وأوضح المسالك ١٢/١.

(٤) ينظر المقتضب ٢١٦/٢ و١٨٥/٣.

الأول: الاسمية، فهو وزن مختص بالأسماء فلا تأتي عليه الأفعال. لكن لا يدخله التنوين، في الأعم الأغلب؛ لوجود ألف التانيث المانعة له من الصرف. وما جاء منوناً منها، فهو نادر وخارج عن القياس، كما سيأتي.

والثاني: الإفراد، فهو مختص بالأسماء المفردة، وليس من أوزان المجموع.

الثالث: التانيث، فهو وزن يخص الأسماء المؤنثة فقط، فلا يأت عليه الاسم المذكر^(١).

وعلاوة التانيث فيه الألف المقصورة، فلا تدخله تاء التانيث؛ لأنه لا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تانيث. أما قولهم (بهماء)^(٢) فهو نادر.

قال سيويه: «ولا يكون على فُعْلَى والألف لغير التانيث، إلا أن بعضهم قال: بُهْمَاءٌ واحدة. وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فَعْلَاءَةٌ بالهاء صفة، نحو امرأة سَعْلَاءَةٍ، ورجل عَزْهَاءَةٍ»^(٣).

وقال المبرد: «وتقول كل (فُعْلَى) في الكلام لا ينصرف؛ لأن هذا المثال لا يكون إلا للتانيث، وهو باب حُبْنَى وَبُهْمَى»^(٤).

وقال الزجاج: «كل (فُعْلَى) في الكلام لا تنصرف، ولا تحتاج إلى أن تقول: كانت ألفها للتانيث؛ لأنها لم تقع في الكلام إلا للتانيث، نحو أُثْنَى وَخُنْنَى وَطَوْنَى وَرُجْعَى»^(٥).

(١) ينظر الكتاب ٢/٢١١، ٤/٢٥٥ والمقتضب ٣/٣٨٥ والتبصرة للصميمي ٢/٦١٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٧.

(٢) اسم لنوع من النبات. ينظر النصحاح (هم) ٥/١٨٧٥ والمختص ١١/١٥٧.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٥ والسَعْلَاءَةُ: الغول أو ساحرة الجن، وتشبه به المرأة الصُّخَّابَةُ. ورجل عَزْهَاءَةٍ: أي لئيم أو هو الذي لا يحدث النساء. ينظر المحكم ١/١١٨، ٤٨٨؛ ولسان العرب (سعل) و(عزه) والقاموس المحيط (عزه).

(٤) المقتضب ٣/٢٨٥.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٤.

وقال الجرمي «ألف فُعَلَى لا تكون إلا للتأنيث، اسماً كان أو صفه، مثل «حُمَى» و«رُؤْيَا» وامرأة حُبَلَى وشاة رُبَى وقوهم: أنثى^(١)».

وهذا الوزن جاء في اللغة العربية على أوضاع مختلفة، فمنه ما هو اسم جنس، ومنه ما هو مصدر، ومنه ما هو علم، ومنه ما هو صفة.

وقد أوصل ابن القطاع الأوجه التي تأتي عليها فُعَلَى إلى أربعة عشر وجهًا. قال: «وأما فُعَلَى فتجيء على أربعة عشر وجهًا؛ تجيء اسماً نحو بُهْمَى، ونعناً نحو العُجَلَى^(٢)، ومصدرًا نحو الرُّجْعَى، وتجيء بمعنى فُعَلَى نحو الرُّغْبَى^(٣)، وبمعنى فَعَلَاء، نحو عَوَى^(٤)، ولغة في فَعِيل، نحو قُصْرَى^(٥) للضلع، ويجيء تأنيثاً فَعَل نحو الكُوسَى، ويأتي واحد فَعَال نحو رُبَى^(٦) ورُبَاب، ويجيء لغة في فَعَل، ولغة في فَعَال، ولغة في فَعَالَى وفَعَالَى، نحو قَصَارَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وقَصْرَكَ وقَصَارَكَ، ويأتي واحدة فَعَل، كَلْبَدَى، ويكون نخلة مؤقتة، كالْعُمْرَى والدُقْمَى...»^(٧).

وهذه الأوجه ترجع إلى ما ذكرته سابقاً من اسم الجنس والمصدر والعلم والصفة.

وقد حصر الحريوي -نقلاً عن شيخه- معاني هذه الصيغة في خمسة

(٢) ينظر سفر السعادة للسخاوي ١٧٢/١

(٢) في المطبوع: المُجَلَى، ولا معنى له هنا؛ لأنه ليس على بناء فُعَلَى؛ فالأقرب ما أتت به.

(٣) الرُّغْبَى: أي الرغبة، وفيها لغتان فتح الغاء وضمها. ينظر لسان العرب (رغب).

(٤) عَوَى: منزل من منازل القمر، أو اسم لنجم من بين أربعة نجوم متفرقة. ينظر المحكم ٣٨٣/٢، ولسان العرب (عوى).

(٥) القُصْرَى والقُصَيْرَى: الضلع التي تلي الشاكلة. ينظر الصحاح ٧٩٣/٢ (قصر).

(٦) اسم للشاة حديثة الولادة؛ ينظر الشاء للأصمعي ص ٥٥ وتهديب اللغة للأزهري ١٨٠/١٥.

(٧) أبتية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ص ٢٩٠.

أقسام، قال في دُرَّةِ الْغَوَاصِ: «وذكر شيخنا أبو القاسم الفضل بن محمد النحوي^(١) - رحمه الله - أن (فُعْلَى) بضم الفاء تنقسم إلى خمسة أقسام؛ أحدها: أن تأتي اسماً علماً، نحو حَزَوَى^(٢)، والثاني: أن تأتي مصدرًا، نحو: رُجِعَى، والثالث أن تأتي اسم جنس، مثل بُهْمَى، وهو نبت. والرابع: أن تأتي بتأنيث أَفْعَلْ، نحو الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، والخامس: أن تأتي صفة محضة، ليست بتأنيث أَفْعَلْ، نحو حَبْلَى...»^(٣).

وهذا تقسيم حاصر لجميع أقسام هذه الصيغة، وسأعرض لكل قسم منها بالتفصيل، مبيناً أحكام كل قسم، وما ورد له من الشواهد ما أمكن، وما وقع فيه من خلاف إن وجد.

ثانياً: أوزان الاسم المقصور.

الاسم المقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة^(٤). وله أوزان مشهورة وأوزان نادرة. وذكر العلماء أن أوزانه المشهورة تبلغ اثني عشر وزناً، من بينها وزن (فُعْلَى) التي يدور هذا البحث حولها. وهذه الأوزان هي^(٥):

الأول: فُعْلَى، بضم الفاء وفتح العين، وتأتي عليه الأسماء والصفات. فالاسم كقولهم: (أَرْبَى) اسماً للدهية و(أُذْمَى) و(شُعْبَى) اسمين لموضعين، قال

(١) هو أبو القاسم الفضل بن محمد القصباتي النحوي، من أعيان أهل الفضل والأدب، له حواشٍ على الإيضاح وغيرها. توفي سنة ٤٤٤ هـ. ننظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٠٤ وبغية الوعاة ٢/٢٤٦.

(٢) اسم موضع بنجد في ديار كميم، أو جبل من جبال الذهباء. ينظر معجم البلدان ٢/٢٥٥.

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٤٢.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٩٩/٤. وشرح كتاب الحدود للفاكهي ص ١١٩.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٤٣/٤ وأوضح المسالك ٢٣٧/٣ وشرح الأشموني على الألفية ٩٨/٤.

جويو:

أَعْبَدَا حَلْ فِي شَعْبِي غَرِيبًا أَلُوْمَا لَا أَبَا لُتْ وَاعْتَرَابَا^(١)

والصفات نحو (جُعِبِي) صفة للنمل الكبير^(٢).

والثاني (فُعَلَى) بضم الفاء وسكون العين وهذا موضوع البحث، وستأتي أمثله بالتفصيل.

والثالث: (فُعَلَى) بفتح الفاء والعين، ويأتي اسماً كَبَرْدَى (اسم نهر) ومصدرًا كَالْمَرْطَى (نوع من المشي، وهو المشي السريع)^(٣).

وصفة نحو حَمَار حَيْدَى (أي سريع)^(٤).

والرابع: (فُعَلَى) بفتح الفاء وتسكين العين، ويأتي مصدرًا، نحو دَعْوَى، وصفة نحو سَكْرَى، وجمعًا نحو جَرَحَى جمع جريح.

والخامس: (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، ويأتي اسماً نحو حُبَارَى وَسُمَانَى اسمين لطائرين^(٥). وصفة نحو جَل غِلَادَى^(٦)، أي شديد.

والسادس: (فُعَلَى) بكسر الفاء وسكون العين، وقد جاء مصدرًا وجمعًا، فالمصدر مثل ذِكْرَى. والجمع لم يأت منه غير لفظتين هما حِجْلَى وَظَرْبَى.

قال أبو علي الفارسي: «وَأَمَّا فُعَلَى الَّذِي يَكُونُ جَمْعًا فَمَا عَلِمْتَهُ جَاءَ إِلَّا

(١) البيت من الوافر. ينظر ديوان جويو ٦٥٠/٢ وكتاب سيويه ٣٣٩/١ وإصلاح المنطق

ص ٢٢١ والمقصود والممدود لابن ولاد ص ٦١ والمقصود والمسند للقي ص ٢٤٧.

ومعجم البلدان ٣٤٦/٣، وخزانة الأدب ١٨٣/٢.

(٢) ينظر تهذيب اللغة ٣٨٨/١، والمحكم ٣٤٠/١.

(٣) ينظر تهذيب اللغة ٣٤٥/١٣.

(٤) ينظر الصحاح ٤٦٧/١ (حيد).

(٥) ينظر الحيوان للحافظ ٤٤٤/٥، واللسان ٢٢٠/٣ (سمن).

(٦) ينظر لسان العرب (علد) والقاموس المحيط (علد).

- في حرفين، قالوا في جمع حَجَلٍ: حَجَلَى... وقالوا في جمع ظَرْبانٍ: ظَرْبَى»^(١).
والسابع: (فَعْلَى) بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة، اسماً فقط وهو قليل،
كقولهم: سُمَّهَى (اسم للباطل)^(٢).
والثامن: (فَعْلَى) بكسر الفاء وفتح العين مع تشديد اللام، نحو سَبَطَرَى
وَدَقَقَى^(٣).
والتاسع: (فَعْلَى) بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة، نحو حَيْثَى^(٤)
وَحَلِيفَى (وهو الخلافة)، ومنه قول عمر رضي الله عنه: «لولا الحَلِيفَى لأَذُنْتُ»^(٥).
ومثله الحَطِيبَى والحَلِيطَى والهَجَرَى^(٦).
ولم يُسْتَعْمَلْ إلا مصدرًا للمباغلة، ولم يأت صفة، كما ذكر ذلك أبو علي
القالي^(٧).
والعاشر: (فَعْلَى) بضم الفاء والعين مع تشديد اللام، نحو كَفَرَى وَخَذَرَى
وَبَذَرَى^(٨).

- (١) التكملة ص ٣١٩ وينظر ارتشاف الضرب ٣٤٣/١ وجمع الهوامع ٦٨/٦. والحجل طائر
معروف، والظربان حيوان من الرائحة يشبه الكلب. ينظر الحيوان للجاحظ ٣٧١/٦
وتحذيب اللغة ١٤٣/٤.
(٢) ينظر جمهرة اللغة ١٢٤٥/٣.
(٣) السَّبَطَرَى منبئة التبحر، والدَقَقَى المشي السريع. ينظر المحكم ٦٤٤/٨، ٣٢١/٦.
(٤) هو اسم مصدر من حَثَّ يَحُثُّ حَثًا وَحَيْثًا، أي طلب بشدة، ينظر لسان العرب ١٢٩/٢
(حَثَّ).
(٥) قول عمر رضي الله عنه في غريب الحديث لأبي عبيد ٢١٧/٤ ودقائق التصريف ص ٧٢
والمخصص ٤/١٦ والفائق للزمخشري ٣٩١/١.
(٦) الحَطِيبَى مصدر كالخِطْبَةِ. والهَجَرَى الذأب والعادة، ينظر اللسان (خطب) و(هجر).
(٧) ينظر المقصور والمدود للقالي ص ٢٠٢.
(٨) الكَفَرَى وعاء طلع النحل، والخَذَرَى والبَذَرَى من الخذر والتبذير. ينظر لسان العرب
(كفر) والقاموس المحيط (كفر - حذر - يذر).

والحادي عشر: (فُعِّلَى) بضم الفاء وفتح العين المشددة نحو خُلِطَى^(١) وَقَبِطَى^(٢).

والثاني عشر: (فُعَالَى) بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة نحو شُقَارَى^(٣) وَخُبَارَى^(٤) وَخُضَارَى^(٥).

هكذا عدَّ ابن مالك الأوزان المشهورة^(٦)، وقد تعقبه بعض العلماء في جعله أربعة أوزان منها في ضمن الأوزان المشهورة مع أنها نادرة وهي: فُعَالَى، وفُعَالَى، وفُعِّلَى، وفُعَالَى، وفي كونه ترك بعض الأوزان الأخرى، مع أنها مشهورة^(٧).

جاء في التصريح: «وقد تبين أن عدَّ الناظم لفُعَالَى في الأوزان المشهورة مشكل لألها من الأوزان النادرة، بل قال خطَّاب الماردي: إلها شاذة»^(٨). وقال الصبان: «سُمِّهَى وخُلِطَى وشُقَارَى من الأبنية الشاذة»^(٩).

(١) هو الاختلاط. ينظر كتاب العين ٢١٩/٤ وتهذيب اللغة ٢٣٥/٧

(٢) نوع من الخلوى. ينظر تهذيب اللغة ١٢/٩ واخط في اللغة للصاحب بن عباد ٣٣٤/٥

(٣) نوع من النبات، له زهره، ينبت في الرمل ينظر المحكم لابن سيده ١٥٩/٦ ولسان العرب ٤٢١/٤ (شقر)

(٤) هو نوع من النبات وهي بقلة عريضة الورق. ينظر تهذيب اللغة ٢١٦/٧ والقاموس المحيط (حبز).

(٥) طائر يسمى الأخيل. ينظر كتاب العين ١٧٦/٤ والمحكم لابن سيده ٤٠/٥.

(٦) في الألفية. ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٩٤/٤ وفي شرح الكافية الشافية ١٧٦٠/٤.

(٧) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٩٨/٤ وتصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٥١.

(٨) التصريح على التوضيح ١٩/٥.

(٩) حاشية الصبان على الأشموني ٩٨/٤.

الفصل الأول: فُعلی الاسمیة

وفیه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (فُعلی) الواقعة اسم جنس

ترد صیغة فُعلی فی اللغة اسماً جامداً، يدل علی ذات غیر معينة، فتدل علی العموم، وهو ما یسمى بأسماء الأجناس.

وهذا الوزن أحد أوزان الاسم المؤنث؛ لأنه مختوم بألف التأنيث المقصورة^(١).

ومن أحكام هذا القسم أنه لا یلزم اقترانه بأل ولا تجب إضافته. فهو اسم كسائر الأسماء، یقع معرفة، ویقع نكرة، فإن قصد تعريفه اقترنت به أل، أو أضيف لمعرفة. وإن لم یقصد تعريفه بقي علی حاله.

وأسماء الأجناس التي جاءت علی هذا الوزن كثيرة.

منها (أُنثی) وهي اسم لغير الذكر من كل شيء^(٢)، كما فی قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾^(٣).

و(بُهْمی) وهو نبت معروف^(٤). قال ذو الرمة:

رَعَتْ بَارِضَ الْبُهْمَى جَمِیماً وَبُسْرَةً وَصَمْعَاءَ حَتَّى آنَفَتْهَا نِصَالُهَا^(٥)

(١) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ص ٧٠ والمقصود والممدود لأبي علي الفاري ص ٢٣٤ وأوضح المسالك ٢٣٧/٣

(٢) ينظر المخصص ١٩٠/١٥.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة آل عمران

(٤) ينظر كتاب النبات للدينوري ص ٧٣ والمخصص ١٥٧/١١ ومسالك الأبصار ٧٧/٢١

(٥) البيت من الطويل، وهو فی ديوانه ص ٥١٨ وقد روي بروايات أخرى، ينظر النبات

والشجر للأصمعي ص ٢١ والمقصود والممدود للفاري ص ٢٤٥ ونسب العرب ٦٠/١٢ =

قال الأصمعي: «والعرب تقول: تركه في البُهْمَى الصمعاء، أي حيث لا يُذَرَى»^(١).

ومنها (حُذْيَا) وهو اسم للعطية.

قال أبو علي القالي: «يقال منه: حَذَوْتُهُ أَحَذُوهُ، أي أعطيته. وقال اللحياني: الحُذْيَا العطية، وكذلك الحَذْوَةُ والحِذْيَةُ والحِذْيَةُ، قال: ويقال: حُذْيَايَ من هذا الأمر، أي أعطني هَبَيَّ»^(٢).

ومنها (الحُمَى) وهي مرض معروف. قال ذو الرمة:

لها الشَّوْقُ بعد الشَّحْطِ حَتَّى كَأَلَّمَا عِلَاقِي بِحُمَى من ذواتِ الأَفَاكِلِ^(٣)

ومنها (طُعْيَا) وهي اسم للصغير من بقر الوحش. وهذا على رأي الأصمعي بضم أوله.

قال الشاعر:

وإِلَّا النَّعَامَ وَحَقَّائِهِ وَطُعْيَا مَعَ اللَّهْقِ النَّاشِطِ^(٤)

= (هم) وبارضُ البُهْمَى هو أول ما يطلع منها. وقد روي (بارض). وهو تصحيف: حميماً أي طويلاً وشديداً، وبسرة أي غضة، وهي أول ما يطلع من البُهْمَى، وصمعاء أي لينة لم تشقق، آفقتها: أوجعتها، نصالها: أعوادها. ينظر انحكم ٢٣١/٧. وبحمل اللغة ١٢١/١ ولسان العرب (بسر) و(صمع) و(حمم) والقاموس المحيط ٣٣٦/٢ (بِرَض).

(١) النبات والشجر للأصمعي ص ٢١.

(٢) المقصور والممدود لأبي علي القالي ص ٢٣٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ١٣٣٥/٢ والمقصود والممدود للقالي ص ٢٣٧، والشوق: أي الاشتياق، والشحط: البعد، والأفاكل: جمع أفكل، وهي الرعدة الشديدة، ينظر تهذيب اللغة ١٠/٢٥٧.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لأسامة بن خارث الهذلي في شرح أشعار الفدليلين ١٢٩٠/٣ والصحاح للجوهري ٢٤١٣/٦ ولسان العرب ٨/١٥ (ضغي) وتاج العروس ١٠/٢٢٥. وحُقَّانُ النعام: صغاره، وطُعْيَا: الصغير من بقر الوحش، واللَّهْقُ: الأبيض من حمر الوحش، =

ويرى ثعلب أنه بفتح الطاء على وزن فعلى، فلا يكون من هذا الباب^(١). قال ابن بري: «قول الأصمعي هو الصحيح، وقول ثعلب غلط؛ لأن فعلى إذا كانت اسماً يجب قلب يائها وأوا، نحوى شروى وتقوى، وهما من شريت وتقيت، فكذلك يجب في (طغيا) أن يكون طغوى، ولا يلزم ذلك في قول الأصمعي؛ لأن (فعلى) إذا كانت من الواو وجب قلب الواو فيها ياء، نحو الدُّنيا والغُلَيَّا، وهما من دئوت وعَلُوت»^(٢).

ومنها (قُصْرَى) وهي الضلع التي تلي الشاكلة بين الجنب والبطن^(٣). وهي ضلع الخلف. وتسمى أيضاً القُصَيْرَى بالتصغير^(٤). قال الشاعر:

مُعَاوِدُ تَأْكُلُ الْقَنِيصَ شَوَاوُهُ مِنْ الصَّيْدِ قُصْرَى رَخْصَةً وَطَفَاطِفُ^(٥)

وجاء في اللسان: «القُصْرَى أَسْفَلُ الْأَضْلَاعِ، والقُصَيْرَى أَعْلَى الْأَضْلَاعِ، وأورد بيت أوس السابق، ثم قال: وقُصْرَى ههنا اسم، ولو كانت نعتاً لكانت بالألف واللام»^(٦).

ومنها (مُوسَى الحديد) وهو الآلة التي تستخدم لإزالة الشعر ونحوه. واللغويون مختلفون في مُوسَى الحديد في وزنه وتأنيثه. وستأتي هذه الأقوال في

= والناشط: السَّريع من الوحش. ينظر لسان العرب (نشط) و(هق).

(١) ينظر الصحاح ٢٤١٣/٦ وتاج العروس ٢٢٥/١٠ (طغر).

(٢) لسان العرب ٨/١٥ (طغي).

(٣) ينظر تهذيب اللغة ٣٦١/٨ وخلق الإنسان لثابت ص ٢٥٤.

(٤) ينظر المقصور والمدود لأبي علي القالي ص ٢٣٨.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧٠. وينظر خلق الإنسان لثابت

ص ٢٥٥ وجمهرة اللغة لأبن دريد ١٠٧/١ والمقصود والمدود لأبي علي القالي ص ٢٣٨

ولسان العرب ١٠٣/٥ (قصر) وتاج العروس (قصر)، والقنيص: الصيد؛ والقُصْرَى: أسفل

الأضلاع، ورَخْصَة: أي لينة، والصفاطف: أطراف الأضلاع.

(٦) لسان العرب ١٠٣/٥ (قصر).

الفصل الثالث: لكن المشهور أنها مؤنثة. تقول العرب: (هذه موسى خذمة)^(١) أي قاطعة.

المبحث الثاني: فُعَلَى المصدرية

تأتي بعض مصادر الاسم الثلاثي المقصور على وزن فُعَلَى، وذلك فيما كان من المصادر مؤنثاً.

والمصدر: هو الاسم الدال على الحدث المجرد الجاري على فعله^(٢). والمقصود بالمصدر هنا كل ما دل على الحدث المجرد مطلقاً، سواء أوافق أحرف فعله أم خالفها، وهو المسمى عند بعض النحويين اسم المصدر. وقد ذكر سيويه هذا الوزن من المصادر في باب (ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث)^(٣).

قال: «وذلك كقولك: رَجَعْتَهُ رُجْعَى وبَشَرْتَهُ بَشْرَى وذكرته ذِكْرَى واشتكت شكوى وأفتيته فُتْيَا وأعداه عَدْوَى والبقيا...»^(٤).

ومعلوم أن هذه المصادر التي ذكرها سيويه مختلفة الوزن، فبعضها جاء على وزن فُعَلَى بالضم، وبعضها على فُعَلَى بالكسر، ومنها ما هو على فُعَلَى بالفتح. لكن الجامع بينها هو كونها مصادر محتومة بألف التأنيث المقصورة. ومن أحكام هذا القسم أنه لا يشترط فيه التعريف بأل أو الإضافة، بل يستعمل نكرة أو معرفة؛ لكونه مصدراً.

فمن أمثله (بُشْرَى) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ

(١) ينظر سفر السعادة للسخاوي ٤٧٠/١ و تاج العروس ٢٧١/٨ (حذم)

(٢) ينظر الكافية لابن الخاحب ص ١٧٨، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للمتافية ٦١/١ وتصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص ٤١.

(٣) ينظر الكتاب ٤٠/٤.

(٤) المصدر نفسه ٤٠/٤.

قُلُوبِكُمْ بِهِ»^(١). فُبَشِّرَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُصَدَّرٌ، بِمَعْنَى بَشَارَةٌ.
 قَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ: «أَيُّ وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِمْدَادَكُمْ بِالْمَلَائِكَةِ إِلَّا بَشَارَةً لَكُمْ
 بِأَنْكُمْ تَنْصُرُونَ»^(٢).
 وَقَدْ تَكُونُ الْبَشْرَى اسْمَ ذَاتٍ لَمَّا يَبْشُرُ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ
 الْبَشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(٣).
 قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ: «جَاءَ فِي أَكْثَرِ التَّفْسِيرِ فِي الدُّنْيَا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ يَرَاهَا
 الْمُؤْمِنُ فِي مَنَامِهِ أَوْ تُرَى لَهُ، وَفِي الْآخِرَةِ الْجَنَّةُ»^(٤).
 وَمِنْهَا (الرُّؤْيَا) وَهِيَ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ فِي مَنَامِهِ^(٥).
 قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «وَرَأَى فِي مَنَامِهِ رُؤْيَا، عَلَى فَعْلَى، بِلا تَنْوِينٍ، وَجَمَعَ الرُّؤْيَا
 رُؤًى بِالتَّنْوِينِ مِثَالِ رُغًى»^(٦).
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾^(٧). يَقَالُ: رَأَى
 يَرَى رُؤْيَا. قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ: «وَحَكَى الْفَارِسِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (رِيًّا) قَالَ: وَهَذَا عَلَى
 الْإِدْغَامِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ الْبَدَلِيِّ، شَبَّهُوا وَاو (رُؤْيَا) الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ هَمْزَةٌ مُخَفَّفَةٌ
 بِالْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ غَيْرِ الْمَقْدَرِ فِيهَا الْهَمْزُ، نَحْوُ لَوَيْتَ نَبَاً وَشَوَيْتَ شَيْئاً»^(٨).
 وَمِنْهَا (الرُّجْعَى) وَهِيَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الرُّجُوعِ^(٩)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ

(١) سورة آل عمران الآية ١٢٦.

(٢) الكشف ٢١٥/١.

(٣) سورة يونس الآية ٦٤.

(٤) الخكم واخيط الأعظم ٥٩/٨.

(٥) ينظر لسان العرب ٢٩٧/١٤ (رأى) وتاج العروس ١٣٩/١٠ (رأى).

(٦) الصحاح ٢٣٤٩/٦ (رأى).

(٧) سورة الإسراء الآية ٦٠.

(٨) الخكم واخيط الأعظم ٣٤٢/١٠.

(٩) وهو مصدر سماعي. ينظر الكتاب ٤٠/٤.

إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى ﴿١﴾.

جاء في الكشف: «الرُّجْعَى مصدر كالْبَشْرَى، بمعنى الرجوع»^(٢).
وقال أبو حيان: «أي الرجوع مصدر على وزن فُعْلَى، الألف فيه للتأنيث»^(٣).

و(الرُّغْبَى) وهو مثل الرُّغْبَاء مصدر، بمعنى التضرع^(٤).

و(الرُّنَا) مصدر مقصور، بمعنى الصوت^(٥).

و(الرُّلْفَى) مصدر كالْقُرْبَى، من التزلف وهو التقرب. ومنه قوله تعالى:
﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾^(٦).

قال العكبري: «زُلْفَى مصدر على المعنى، أي يقربكم قُرْبَى»^(٧).

وعدها الأخفش اسم مصدر، قال: «زُلْفَى ههنا اسم المصدر، كأنه أراد
بالتى تقربكم عندنا إزلافا»^(٨).

و(السُّكْنَى) مصدر بمعنى السكون، يقال: سكن بالمكان يسكن سَكْنَى
وسكوناً بمعنى أقام^(٩).

و(الشُّورَى) هي المشورة^(١٠)، يقال: تشاور القوم واشتاوروا تشاوراً،

(١) سورة العلق الآية ٨.

(٢) الكشف ٢٢٤/٤.

(٣) البحر المحيط ٤٩٣/٨.

(٤) ينظر المقصور والمدود للقلالي ص ٢٤٠، ولسان العرب ٤٢٣/١ (رعب).

(٥) ينظر جمهرة اللغة لابن دريد ١٢٧٥/٣.

(٦) من الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١٠٧٠/٢.

(٨) معاني القرآن للأخفش ٤٤٥/٢.

(٩) ينظر المحكم لابن سيده ٧١٩/٦.

(١٠) ينظر المحصص ١٩١/١٥.

والشورى اسم منه. قال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾^(١).
 و(طُغْوَى) المصدرية، بمعنى الطغيان، ومن شواهد استعمالها قراءة الحسن
 (بَطُغْوَاهَا)^(٢) من قوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ ثَمُودُ بِطُغْوَاهَا﴾^(٣).
 قال ابن جني «هذا مصدر على فُعْلَى، كأخواته من الرُّجْعَى والحُسْنَى
 والبُؤْسَى والتَّعْنَى»^(٤).
 و(طُوبَى) مصدر من طاب، كَبَشْرَى وَزُلْفَى^(٥). قال أبو علي الفارسي:
 «أما طُوبَى من قوله سبحانه: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحَسَنُ مَا أَجَبَ﴾»^(٦). فكالشُورَى مصدر،
 وليس بصفة كالْكُوسَى، ولو كانت مثلها للزمها لام المعرفة، كما لزمتهما،
 وانقلبت الياء منها، واوًا؛ لأنها اسم، وليست بصفة، كضِرَى وَحِكَى^(٧).
 وقال ابن بري: «طُوبَى فُعْلَى من الطيب، وهو مصدر، مثل الرُّجْعَى
 والبُشْرَى. وجاز الابتداء بها وإن كانت نكرة لأن فيها معنى الدعاء، كقولك:
 ويلّ له، وقد يجوز أن يكون اسمًا علمًا للطيب، تشبيهاً بسبحان اسم علم
 للترية، واسمًا علمًا للجنة»^(٨).
 ولا يصح كونها مؤنث أطيّب؛ لأنها لو كانت اسم تفضيل للزمتهما الألف
 واللام، كسائر أسماء التفضيل المطابقة للموصوف.

(١) سورة الشورى الآية ٣٨.

(٢) وردت القراءة في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٧٤، والمختص ٣٦٣/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٧١٦/٢، والبحر المحيط ٤٨١/٨.

(٣) سورة الشمس الآية ١١.

(٤) المختص ٣٦٣/٢.

(٥) ينظر الكشف ٢٨٧/٢ والبحر المحيط ٣٨٩/٥.

(٦) سورة الرعد الآية ٢٩.

(٧) مقاييس المقصور والمدود لأبي علي الفارسي ص ١٠٥، والمخصص ١٩٣/١٥.

(٨) حاشية ابن بري على المعرب ص ١٢٢، وينظر البحر المحيط ٣٨٩/٥.

و(العُتْبَى) اسم مصدر بمعنى الإعتاب. وهو الرضا.

قال في اللسان: «العُتْبَى اسم على فُعْلَى، يوضع موضع الإعتاب، وهو الرجوع عن الإساءة إلى ما يُرْضِي العاتب»^(١). ومنه حديث الدعاء المشهور: «لَكَ الْعُتْبَى حَتَّى تَرْضَى»^(٢).

و(العُذْرَى) مصدر بمعنى العُذْر والمُعْذَرَة، يقال: «عُذْرُهُ يَعْذَرُهُ عُذْرًا وَعُذْرَةً وَعُذْرَى وَمُعْذَرَةً، والاسم المعذرة، وَلِي فِي هَذَا الْأَمْرِ عُذْرٌ وَعُذْرَى وَمُعْذَرَةٌ أَيْ خَرُوجٌ مِنَ الذَّنْبِ»^(٣).

ومن شواهد استعماله بهذا المعنى قول الشاعر:

لَا دَرْ دَرْكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتَهُمْ لَوْلَا حُدُودُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودٍ^(٤)

و(العُقْبَى): جزاء الأمر^(٥)، والعُقْبَى المرجع، ويقال: أَعْقَبَ اللَّهُ فَلَانًا عُقْبَى نَافِعَةً، أَيْ عَاقِبَةً نَافِعَةً. وقالوا: الْعُقْبَى لَكَ فِي الْخَيْرِ، أَيْ الْعَاقِبَةُ^(٦).

و(الْفُتْيَا) مصدر أَفْتَى يُفْتَى، وَأَفْتَيْتُهُ فُتْيًا. وقد نص سيويوه على أنه مصدر^(٧).

(١) لسان العرب ٥٧٨/١ (عتب).

(٢) جزء من دعاء الرسول ﷺ لما رجع من الطائف قبل الحجرة. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٥/٦.

(٣) لسان العرب ٥٤٥/٤ (عذر).

(٤) البيت من البسيط، وهو للحمروح الظفري في شرح أشعار الهدليين ٨٧١/٢ وينسب لراشد بن عبد ربه السلمي، وقد ورد في الغريب المنصف ٥٥٨/١ وديوان الأدب ٦/٢ والمقصود والممدود لابن ولاد ص ٧٦ والمقصود والممدود للقباني ص ٢٣٥ والنصاح ٧٣٩/٢ والمخصص ١٩٠/١٥ وأمثالي ابن الشجري ٥١٠/٢ وشرح المفصل ٩٥/١ ولسان العرب ٥٤٥/٤ - عذر - وخزانة الأدب ٤٦٢/١.

(٥) ينظر لسان العرب ٦١١/١ - عقب -.

(٦) ينظر المحكم لابن سيده ٢٣٨/١.

(٧) ينظر الكتاب ٤٠/٤.

وقال ابن سيده: «الْفُتْيَا وَالْفُتُوى وَالْفُتُوى: ما أُلْفِيَ به الفقيه، الفتح في الفُتُوى لأهل المدينة»^(١).

و(الْقُرْبَى) بمعنى القرابة أي الدُّنُو، مصدر، ويقال: «بيني وبينه قُرابة وقُرْب وقُرْبَى»^(٢).

قال تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾^(٣). أي الذي قُرْب جواره، أو القريب النسب^(٤).

و(الْكُذْبَى) مصدر كالتكذيب، يقال: «لا كَذِبَ لك، ولا كُذْبَى لك، ولا مَكْذَبَةً، ولا كُذْبَان، ولا تكذيب لك»^(٥).

و(التُّعْمَى): هي النعمة، يقال: «لك عَلَيَّ تُعْمَى وتُعْمَاء ونِعْمَةٌ»^(٦). قال الجوهري: «وكذلك التُّعْمَى - أي كالنعمة - فإن فتحت النون مددت فقلت التُّعْمَاء والنعيم مثله»^(٧).

ومن شواهد قول الخطيب:

وَإِنْ كَانَتْ التُّعْمَى عَلَيْهِمْ جَزَوْا بِهَا وَإِنْ أَنْعَمُوا لَا كَذَرَوْهَا وَلَا كَذُّوا^(٨)
فاستعملها مصدراً بمعنى الإلغام.

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٥٢٤/٩.

(٢) لسان العرب ٦٦٥/١ - قرب -.

(٣) سورة النساء الآية ٣٦.

(٤) ينظر الكشف ٢٦٧/١.

(٥) المقصور والممدود للقيصري ص ٢٣٩ ولسان العرب ٧٠٦/١ (كذب).

(٦) المقصور والممدود للقيصري ص ٢٤٢.

(٧) الصحاح ٢٠٤١/٥ (نعم).

(٨) البيت من الطويل، وهو في ديوانه بشرح السكري ص ٢٠، والمقصود والممدود للفراء

ص ٤١ والأمازي لأبي علي القالي ١١٨/٢ ومختارات شعراء العرب لابن انشجري ص ٤٤٥.

المبحث الثالث: فُعلَى العَلَمِيَّة

تأتي بعض الأعلام على وزن فُعلَى، فتكون معرفة، ويترتب على ذلك أنها تمنع من الصرف فلا تنوّن؛ لوجود العلتين فيها، وهما العَلَمِيَّة والتأنيث، ولا تدخل عليها الألف واللام، لأنها صارت معرفة. فمن الأعلام التي جاءت على هذا الوزن ما يلي:

(أُبْلَى) اسم واد، فيما ذكره القنالي وابن سيده^(١).
وفي معجم البلدان (أُبْلَى) اسم لجبال فيها مياه، منها بئر معونة، على طريق مكة للقادم من المدينة^(٢).

وقد وردت في شعر كثير عزة، قال:
أحبك مادامت بنجد وشيخة وما تبتت أبلى به وتعار^(٣).
(بُصْرَى) وهي اسم مدينة بحوران في الشام^(٤). قال الخطيئة:
وفتيان صدق من عدي عليهم صفائح بصرى علقت بالعواتق^(٥)
(تُبْنَى) على وزن الفعل المضارع المبني للمجهول، وهو علم على موضع بحوران من أعمال دمشق^(٦)، وقد ذكره النابغة الذبياني في شعره، قال:

(١) ينظر المقصور والمدود للقنالي ص ٢٣٥ والنحوص لابن سيده ١٩٠/١٥.

(٢) ينظر معجم البلدان لياقوت ٧٨/١.

(٣) البيت من الطويل، ينظر ديوان كثير ص ٤٢٧ والمقصود والمدود للقنالي ص ٢٣٥ ومعجم ما استعجم للبكري ٩٩/١، والوشيجة: نوع من النباتات لا يحلو منه نجد، وتعار: اسم جبل في نجد. ينظر المحكم ٥١٦/٧، والجبال والأمكنة والمياه للزمخشري ص ٦٧.

(٤) ينظر معجم البلدان ٤٤١/١.

(٥) البيت من الطويل، ينظر ديوانه ص ٣٣١ والحماسة البصرية ١٧٠/١ ومجموعة المعاني ص ٢٣٤، والصفائح: السيوف، والعواتق: الأعناق.

(٦) ينظر معجم البلدان ١٤/٢.

فَلَا زَالَ قَبْرُ بَيْنَ ثُبْنَى وَجَحَاسِمٍ عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمَى جُودٌ وَوَابِلٌ^(١)
 وَ(حَزْوَى) اسم موضع بنجد في ديار تميم^(٢). قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:
 خَلِيلِي عُوْجَا مِنْ صُدُورِ الرُّوَا حِلْ بِجُمُهورِ حَزْوَى قَابِكِيَا فِي الْمَنَازِلِ^(٣)
 وَ(سُعْدَى) وهو علم على امرأة، وليس أصله اسم تفضيل.
 قَالَ فِي اللِّسَانِ: «أُسْعَدُ بَطْنٌ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ سُعْدَى كَالْأَكْبَرِ
 مِنَ الْكُبْرَى وَالْأَصْغَرُ مِنَ الصُّغْرَى، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ تَقَاوُدُ الصِّفَةِ، وَأَنْتَ
 لَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِالْمَرْأَةِ السُّعْدَى وَلَا بِالرَّجُلِ الْأَسْعَدِ، فَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ
 أَسْعَدُ مِنْ سُعْدَى كَأَسْلَمَ مِنْ بُشْرَى، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَسْعَدَ مَذْكُورُ سُعْدَى،
 قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ حَرَى بِهِ أَنْ يَجِيءَ بِهِ سَمَاعٌ، وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قَطُّ
 وَصَفُوا بِسُعْدَى، وَإِنَّمَا هَذَا تَلَاقٌ وَقَعَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ الْمُتَّفَقِي اللَّفْظِ، كَمَا يَقَعُ
 هَذَانِ الْمَثَلَانِ فِي الْمُخْتَلَفِيهِ، نَحْوُ أَسْلَمَ وَبُشْرَى»^(٤).
 وَ(سُلْمَى) بضم أوله الوارد في اسم والد زهير بن أَبِي سُلْمَى الشَّاعِرِ
 الْجَاهِلِي، وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِ سُلْمَى بِالضَّمِّ غَيْرُ أَبِي زَهْرٍ^(٥).

(١) البيت من الطويل، وهو للنابعة، لكن الرواية في ديوانه (سقى الغيثُ قِبراً بين بُصْرَى
 وَجَحَاسِمٍ) فلا يكون فيه شاهد لهذا الموضع. ينظر ديوانه ص ١٢١، وهو بالرواية الأولى في
 كتاب سيبويه ٣٦/٣ والمقتضب ٢١/٢ ومعجم البلدان ١٤/٢ والأشباه والنظائر
 للسيوطي ١٦٣/٥. وَجَحَاسِمٌ: اسم موضع بالشَّام، الوَسْمَى: أول المطر، والجُرْدُ: الغزير من
 المطر، والوَابِلُ: الشديد منه.

(٢) ينظر معجم البلدان ٢٥٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٣٣٢/٢ وغريب الحديث لأبي عبيد ٣١٨/٥ ومعجم
 البلدان ٢٥٥/٢، وعُوْجَا: اعطفَا، الرُّوَا حِلْ: الإبل، الجُمُهورُ: ما اجتمع من الرمل وعظم.

(٤) لسان العرب ٢١٧/٣ (سعد).

(٥) ينظر الاشتقاق لابن دريد ص ٣٦ واللسان ٢٩٩/١٢ (سلم).

و(صُهَي) وهو اسم فرس للنمر بن تولب^(١)، التي يقول فيها:
وتذهب باطلاً عَدَوَاتُ صُهَي على الأعداء تَخْتَلِجُ اخْتِلَاجًا^(٢)
و(طُوْنِي) اسم شجرة في الجنة، كما وردت بذلك بعض الأحاديث^(٣).
قال الزجاج: «وجاء في التفسير عن النبي ﷺ أن طُوْنِي شجرة في الجنة»^(٤).
وجاء في المخصص: «طُوْنِي شجرة في الجنة، وكأنها سميت بتأنيث
الأطيب، وسقطت منها الألف واللام في حد العلمية، فخرج على حسن وحارث
... فطُوْنِي عند سيويه اسم، وفيه معنى الدعاء، وموضعه عنده رفع»^(٥).
و(العُزَي) وهو اسم صنم كان لقريش في مكة عند وادي نخلة^(٦). وقد
ورد ذكره في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾^(٧).
وأل في «العُزَّى» زائدة، ليست للتعريف؛ لأن الاسم معرفة بالعلمية،
ولكنها زائدة لازمة، كما قال علماء اللغة^(٨).
و(كُوْنِي) موضع بأرض العراق، فتحه سعد بن أبي وقاص ﷺ، يقول فيه

- (١) ينظر أنساب الخيل لابن الكلبي ص ١٠٩ وأسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ص ٩٥ والاقتضاب لابن السيد البطلنوسي ١١/٣.
- (٢) البيت من الوافر، ينظر شعر النمر بن تولب في ضمن (شعراء إسلاميون) ص ٣٣٩ وأسماء الخيل لابن الكلبي ص ١١٠ وأسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ص ٩٥ وأسماء خيل العرب للأسود الغندجاني ص ١٤٦ والمخصص ١٩٥/٢.
- (٣) ينظر الجامع الصغير للسيوطي ٥٦/٢ والمغرب للجوانيقي ص ٢٢٦.
- (٤) معاني القرآن وإعرايه ١٤٨/٣.
- (٥) المخصص لابن سيده ١٩٢/١٥ وتنظر بقية الأقوال في المحكم ٢٢٥/٩ ورسالة الملائكة للمعري ص ٣٠.
- (٦) ينظر كتاب الأصنام لابن الكلبي ص ٣٣ والخبر لابن حبيب ص ٣١٥.
- (٧) الآية ١٩ من سورة النجم.
- (٨) ينظر المنصف ١٣٤/٣ وأوضح المسالك ١٨٠/١ ومغني اللبيب ص ٧٤.

زهرة بن جؤبة:

أَتَيْنَاهُمْ فِي عَقْرِ كُوَيْ بِجَمْعِنَا كَانَ لَنَا عَيْنَا عَلَى الْقَوْمِ نَاطِرَةً^(١)

ويقال: إنه اسم من أسماء مكة.

جاء في المحكم: «كُوَيْ من أسماء مكة، عن كراع»^(٢)

و(لُبْنَى) علم على امرأة، قال قيس بن ذريح:

أَتَبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَلْتَ تَرَكَتْهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمْلَا أَلْتَ أَقْدَرُ^(٣)



(١) البيت من الطويل، قاله زهرة بن جؤبة في فتوح العراق مع سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٤/٤٨٧.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٧/١٣٣ وينظر تهذيب اللغة ١٠/٣٤٠ ولسان العرب ٢/١٨١ - كوت -.

(٣) البيت من الطويل، من أبيات قالها في لبنى. ينظر ديوانه ص ٨٦ والبيت من شواهد سيبويه ٢/٣٩٣ والمقتضب ٤/١٥٠ وشرح المفصل ٣/١١٢ ولسان العرب ١٥/٢٩٢ - ملا -.

الفصل الثاني: فُعْلَى الوصفية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فُعْلَى الدالة على التفضيل

يأتي قياس وزن اسم التفضيل للمؤنث على وزن فُعْلَى؛ فيدل على أمرين الصفة والذات. نحو الكُبْرَى والصُغْرَى والفُضْلى والعُظْمَى والعُلْيَا والسُّفْلَى. ومن أحكام هذا القسم أنه يلزم التعريف، إما مقترناً بآل وإما مضافاً لمعرفة. ولا يصح استعماله نكرة^(١).

يقول أبو علي الفارسي: «إذا كان الفُعْلَى مؤنثاً للأفْعَل لم يستعمل إلا بالالف واللام، كما أن مذكره كذلك. وذلك كقولك: الكُبْرَى والأَكْبَرُ والصُغْرَى والأَصْغَرُ والوُسْطَى والأَوْسَطُ والطُولَى والأَطْوَلُ والدُنْيَا والأَدْنَى والعُلْيَا والأَعْلَى... والفُعْلَى إذا أُفْرِدَتْ أو جُمِعَتْ مكسرة، أو بالالف والتاء لم تُستعمل إلا بالالف واللام، أو بالإضافة»^(٢). ثم أورد أمثلة على ذلك..

وأمثلة هذا القسم واردة كثيراً في القرآن الكريم وكلام العرب.

فمن ذلك (الأخرى) قال تعالى: ﴿وَمِنَّا الثَّلَاثَةَ الْآخَرَى﴾^(٣).

وجاءت مضافة في قول الشاعر:

وَعَادِرُنَا يَزِيدَ لَدَى خُوِيٍّ فليس بآيِبٍ أُخْرَى اللَّيَالِي^(٤)

(١) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣ والمقتضب ٣٧٧/٣ والتصريح ٤٤٦/٢

(٢) التكملة للفارسي ص ٣٠٤.

(٣) الآية ٢٠ من سورة النجم.

(٤) البيت من الوافر، وهو لوائل بن شرحبيل الضبعي، وقد ورد في المقصور والمدود لأبي

علي القالي ص ٢٣٤ ومعجم ما استعجم للكسري ٥٢٠/٢ ومعجم البلدان لياقوت الحموي

٤٠٨/٢.

أي آخر الدهر^(١).

و(الأُولَى) وهي تأنيث الأول اسم تفضيل. قال تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾^(٢).

ومنها (الحُسْنَى) وهي مؤنث أحسن اسم تفضيل. نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَخْلُقَنَّ إِنَّا أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾^(٣). أي الخصلة الحُسْنَى أو الإرادة الحُسْنَى^(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّهَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾^(٥). وتفسيرها بأنها أحسن الأسماء؛ لأنها تدل على معان حسنة من تمجيد وتقديس ونحو ذلك^(٦). و(الدُّنْيَا) تأنيث الأدنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾^(٧). وقوله سبحانه: ﴿اسْتَحْبِبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾^(٨).

و(السُّفْلَى) مؤنث الأسفل، فهو اسم تفضيل للمؤنث. قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾^(٩).

وجاء في الحديث الشريف: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»^(١٠). و(الصُّغْرَى) اسم تفضيل للمؤنث. واستعملها الشاعر مضافة للمعرفة في

قوله:

(١) ينظر المقصور والممدود لأبي علي القاني ص ٢٣٤.

(٢) الآية ٥١ من سورة طه.

(٣) من الآية ١٠٧ من سورة التوبة.

(٤) ينظر الكشف ١٧٢/٢.

(٥) من الآية ١٨٠ من سورة الأعراف.

(٦) ينظر الكشف ١٠٥/٢.

(٧) من الآية ١٢٢ من سورة النحل.

(٨) من الآية ١٠٧ من سورة النحل.

(٩) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(١٠) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/٢.

تَعَاوَزْنَ مِسْوَاكِ وَغَادَرْنَ مُذْهَبًا مِنْ الصَّوْغِ فِي صُغْرَى بَنَانٍ شِمَالِيَا^(١)
وهذا هو القياس، وكذلك بالألف واللام.

و(الطُولَى) اسم تفضيل مؤنث أطول. جاء في الحديث: «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في المغرب بطُولَى الطُولَيْنِ»^(٢). أي بأطول السورتين الطويلتين، وهي سورة الأعراف.

قال الخطابي: «يرويه المحدثون بطُول الطُولَيْنِ. وهو خطأ فاحش، فالطُول الحبل، وإنما هو بطُولَى، تأنيث أطول؛ والطولين تشية الطُولَى، يريد أنه كان يقرأ فيها بأطول السورتين، يريد الأنعام والأعراف»^(٣)
قال الشاعر:

فَأَعْضَضْتُهُ الطُولَى سَنَامًا وَخَيْرُهَا بَلَاءٌ وَخَيْرُ الْخَيْرِ مَا يُتَخَيَّرُ^(٤)
و(الْعُلْيَا) مؤنث الأعلى. وجمعه العُلَى، قال تعالى: ﴿لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾^(٥).
وقال الشاعر في اسم التفضيل المؤنث:

فِي غُوفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي جُعِلَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورًا^(٦)
و(الْقُصَوَى) مؤنث الأقصى، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَتَمُّ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ

(١) البيت من الطويل، وهو لسحيم عند بني الحسحاس. ينظر ديوانه ص ٢٦ ورسالة الملائكة

لأبي العلاء المعري ص ٣٤ والأشياء والنظائر للسيوطي ٩٠/٨.

(٢) الحديث ورد في الفائق للزمخشري ٣٧٠/٢ والنهاية لابن الأثير ١٤٤/٣.

(٣) إصلاح غلط المحدثين للخطابي ص ٣٧.

(٤) البيت من الطويل، ولم أحد من نسبة إلى قائله. وقد ورد في الحماسة لأبي تمام في ضمن

قصيدة من اثني عشر بيتاً. ينظر كتاب الحماسة ٣٠٢/٢ وشرح الرزوقي ١٦٤٨/٤ وشرح

التبريزي ٩٣/٤ وإصلاح غلط المحدثين ص ٣٧.

(٥) من الآية ٧٥ من سورة طه.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ وقد ورد في ضرائر الشعر ص ٧٧

وارتشاف الضرب ٢٤٠١/٥ وشرح الأشموني ٢٤٠/١ وحزانة الأدب ٢١٠/٩.

بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى»^(١).

قال ابن الهائم: «الدُّنْيَا وَالْقُصْوَى تَأْنِيثُ الْأَدْنَى وَالْأَقْصَى»^(٢).
و(الكُبْرَى) تَأْنِيثُ الْأَكْبَرِ وَالْجَمْعُ الْكُبَرُ. قال تعالى: ﴿فَأَرَاهُ الْآتَةَ الْكُبْرَى﴾^(٣).

وتقول العرب: «هذه الجارية من كُبْرَى بناتِ فُلَانٍ، ومن صُغْرَى بناته»^(٤).
و(المُثَلَّى). اسم تفضيل مؤنث أمثل، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾^(٥). قال الرازي: «المُثَلَّى تَأْنِيثُ الْأَمْثَلِ»^(٦).
و(الْوُسْطَى) تَأْنِيثُ الْأَوْسَطِ، وهو اسم تفضيل، قال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٧).
وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ - في أرجح الأقوال - لأنها أَوْسَطُ الصَّلَوَاتِ وَقْتًا^(٨).

قال ابن قتيبة: «هي صلاة العصر؛ لأنها بين صلاتين في النهار، وصلاتين في الليل»^(٩).

(١) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٢) التبيان في تفسير غريب القرآن ص ٢١٨.

(٣) الآية ٢٠ من سورة النازعات.

(٤) لسان العرب ١٢٦/٥ (كبر).

(٥) ٦٣ من سورة طه.

(٦) تفسير غريب القرآن العظيم ص ٤٢٤ وينظر التبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم

ص ٢٢٨.

(٧) من الآية ٢٣٨ من سورة البقرة.

(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/١ وإعراب القرآن للنحاس ٣٢١/١.

(٩) تفسير غريب القرآن ص ٩١.

المبحث الثاني: فُعَلَى الدالة على غير التفضيل

تأتي على وزن فُعَلَى صفاتٌ لا تدل على التفضيل، ولكنها تقع صفة لاسم قبلها.

ومن أحكام هذا القسم أنه لا يلزمه التعريف، فقد يستعمل معرفة بال أو بالإضافة، وقد يأتي نكرة.

فمما جاء من ذلك قولهم: (بُهَيَّا) يقال: امرأة بُهَيَّا، أي بهية^(١).

قال ابن سيده: «وقالوا: امرأة بُهَيَّا، فجاءوا على غير بناء المذكر، ولا يجوز أن يكون تأنيث قولنا: هذا الأبهى؛ لأنه لو كان كذلك لقي في الأنثى: البُهَيَّا، فلزمتها الألف واللام؛ لأن اللام عقيب (من) في قولك: أفعل من كذا، غير أنه قد جاء نادراً، وله أخوات، حكاهما ابن الأعرابي عن حنيفة الحناتم قال: «الرَّمْكَاءُ بُهَيَّا والحمراء صُبْرَى والخَوَّارة غُزْرَى والصَّهْبَاءُ سُرْعَى...»^(٢).

و(الجُلَى) وصف للأمر إذا عَظُم، وجمعه جُلُل. قال الشاعر:

وإن دَعَوْتَ إلى جُلَى ومَكْرَمَةٍ يوماً سَرَاةَ خِيَارِ النَّاسِ فَادْعِينَا^(٣)

وليس هذا اسم تفضيل، ولذلك لم تدخله أَل.

ويرى ابن يعيش أن الجيد أن يكون (جُلَى) هنا مصدراً كالرُّجْعَى بمعنى الرجوع والبُشْرَى بمعنى البشارة^(٤).

و(الحُبَلَى) وهي وصف للأنثى الحامل من الإنسان خاصة. ويرى بعض

(١) ينظر تهذيب اللغة ٤٥٧/٦ ولسان العرب ٩٩/١٤ (ها)

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٤٣٨/٤.

(٣) البيت من البسيط، لبشامة بن حزن الهشلي. ينظر المفضليات ص ٤٣١ والخماسة لأبي تمام

٧٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٦ ولسان العرب (جلل) وعزارة الأدب

٣٠١/٨.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٦

اللغويين أنها تطلق على كل ذات حمل^(١).

و(الْخُرْسَى) صفة للناقة التي لا ترغو^(٢)، وجاءت في قول الشاعر:
مَهْلًا - أَيْتَ اللَّعْنِ - لَا تَفْعَلْنَهَا فَتُجْشِمَ خُرْسَاهَا مِنَ الْعُجْمِ مَنْطِقًا^(٣)
و(الْحُنْثَى) وصف للإنسان الذي له ما للرجل وما للأنثى، قال كراع:
«رجل حُنْثَى، له ما للذكر والأنثى، والجمع خَنَثٌ وَخَنَاثٌ»^(٤).
و(الرُّبْيَى) صفة للشاة حديثة التناج^(٥).

و(السُّلْكَى) الأمر المستقيم، يقال: أمرهم سُلْكَى، إذا كانوا على طريقة
واحدة^(٦). والسُّلْكَى الطعنة المستقيمة في قول امرئ القيس:
نُطْعَنُهُمْ سُلْكَى وَمَخْلُوجَةٌ كَرَكٍ لِأَمِينٍ عَلَيَّ نَابِلٍ^(٧)
و(الضُّيْزَى) غير العادلة. قال تعالى: ﴿تِلْكَ إِذَا قُسِمَ ضِيْزَى﴾^(٨) أي ناقصة
أو جائرة^(٩). وأصلها ضِيْزَى بضم الضاد على وَزْنِ فُعْلَى، فكسرت الضاد،

(١) ينظر المحكم لابن سيده ٣٦٠/٣ ولسان العرب ١٣٩/١١ (حبل).

(٢) ينظر المخصص ١٩١/١٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن زيد الكندي، وقد ورد في المنصور والمدود لابن ولاد
ص ٣٧ والمنصور والمدود للقي ص ٢٣٨ والمخصص لابن سيده ١٩١/١٥.

وَتُجْشِمُ: أي تُلْزِمُ، والخُرْسَى: التي لا تنطق، والعُجْمُ: الهائم.

(٤) ينظر لسان العرب ١٤٥/٢ (حنث).

(٥) ينظر كتاب النشاء للأصمعي ص ٥٣ والغريب المصنف ٨٩٥/٢. والمحكم ٢٣٦/١٠.

(٦) ينظر المخصص ١٩٢/١٥ ولسان العرب ٤٤٣/١٠ (سلك).

(٧) البيت من السريع، وهو في ديوانه ص ٢٥٧ وديوان الأدب للخارثي ٦/٢ والمخصص
١٩٢/١٥ ولسان العرب ٤٤٣/١٠ (سلك).

(٨) الآية ٢٢ من سورة النجم.

(٩) ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٤٢٨ والتبيان في تفسير غريب القرآن لابن
الهائم ص ٣٠٤.

لمناسبة الياء، ولم يجعلها العلماء على وزن (فَعْلَى) بالكسر؛ لأنه ليس في الصفات وزن فَعْلَى بكسر الفاء^(١).

قال سيويه: «وذلك قولهم: امرأة حِكِي، ويدلّك على أنّها (فَعْلَى) أنّه لا يكون فَعْلَى صفة، ومثل ذلك قِسْمَة ضِيْزَى»^(٢).

وقال ابن يعيش: «والأصل حُكِي وَضِيْزَى، بالضم؛ لأنّه ليس في الصفات فَعْلَى بالكسر، وفيها فَعْلَى بالضم، نحو حُبْلَى، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصحّ الياء، على حدّ فعلهم في بِيض وأصله بِيض»^(٣).



(١) ينظر الكتاب ٣٦٤/٤ والمذكر والمؤنث لابن الأثير ص ١٧٥ والمخصص ١٩١/١٥.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٤.

(٣) شرح المفصل ٩٧/١٠.

الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بهذه الصيغة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحكام نحوية

هناك أحكام نحوية تلازم وزن «فُعْلَى» في بعض صور استعماله؛ فمن ذلك ما يلي:

الحكم الأول: لزوم التعريف لفُعْلَى إذا كانت اسم تفضيل.
إذا كانت فُعْلَى تأنيث أفْعَل اسم تفضيل وجب تعريفها بـأَل أو إضافتها للمعرفة، ولا يصح استعمالها نكرة.
وقد سبقت أمثلة ذلك.

قال سيبويه: «فُعْلَى لَا تَكُونُ وَصْفًا بغير ألف ولام»^(١).
وقال أبو علي الفارسي: «إِذَا كَانَ الْفُعْلَى مُؤَنَّثًا لِلْأَفْعَلِ لَمْ يَسْتَعْمَلْ إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَمَا أَنَّ مَذْكُورَهُ كَذَلِكَ»^(٢).
ولكن جاءت ألفاظ على هذا الوزن خالفت هذه القاعدة. فما هو رأي النحويين في ذلك؟

من هذه الألفاظ (حُسْنَى) وردت نكرة في قراءة من قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾^(٣) بألف التأنيث المقصورة، وهي إحدى القراءات الشواذ^(٤).

(١) الكتاب ٤/٣٦٤.

(٢) التكملة ص ٣٠٤.

(٣) من الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٤) حكاهما ابن خالويه عن بعضهم، كما في مختصر في شواذ القرآن ص ٧ وفي البحر المحيط ٢٨٥/١ نسبت لأبي وطلحة بن مصرف. وينظر إغاثة فضلاء البشر ص ٨٦.

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه القراءة، فبعضهم ضعف عدّها صفة للتفضيل هنا، لأنها غير مقترنة بألف ولام، وبعضهم رأى أن لها وجهاً، وهو جعلها مصدراً وليست اسم تفضيل.

قال الفارسي: «شاذ عن الاستعمال والقياس، وما كان كذلك لم ينبغ أن يؤخذ به. إلا أن يكون جعل (حُسْنِي) مصدراً كالرُجْعِي والبُشْرِي»^(١).

وقال أبو البركات الأنباري: «من قرأ (حُسْنِي) بألف مائلة كان اسماً مشتقاً من الحسن مؤنثاً بألف التأنيث، وهذه القراءة ضعيفة في القياس، لأن باب فُعْلَى وأفْعَل لا يستعمل إلا مضافاً أو معرفاً بالألف واللام، ولم يوجد واحد منهما»^(٢).

في حين عدّها ابنُ جني والزمخشري مصدراً، لا اسم تفضيل، قال ابن جني: «حُسْنِي هنا غير صفة، وإنما هو مصدر بمتزلة الحسن»^(٣).

وقال الزمخشري: «وأما حُسْنِي فيمن قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنِي﴾ وسُوءِي في من أنشد:

وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنٍ سُوءِي^(٤)

فليستا بتأنيث أحسن وأسوأ، بل هما مصدران كالرُجْعِي والبُشْرِي»^(٥).

ومن ذلك (دُئِيَا) استعملت نكرة، كما ورد في الحديث: «ومن كانت

(١) التكملة ص ٣٠٦.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٠٣.

(٣) الخصائص ٣/٣٠١.

(٤) صدر بيت من الوافر، ونعامة: وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غِلْظٍ بَلِينٍ

وهو لأبي الغول الطهوي، وقد ورد في الحماسة لأبي تمام ٦٢/١ والمنفصل ص ٢٣٥ وشرح

المنفصل ١٠٢/٦ وشرح الكافية للمرصفي ٧٨٦/٢

(٥) الفصل في علم العربية ص ٢٣٥

هَجَرْتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا..»^(١) . وقول العجاج:

..... فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مُدَّتْ^(٢)

وقول الآخر:

فَأَفْ لِدُنْيَا لَا يَدُومُ نَعِيمُهَا تَقَلُّبُ تَارَاتِ بِنَا وَتَصَرُّفُ^(٣)

وقول الكميت:

رَضِينَا بِدُنْيَا لَا تُرِيدُ فِرَاقَهَا عَلَى أَلْنَا فِيهَا نَمُوتُ وَنُقْتَلُ^(٤)

وأجاب العلماء بأن هذه الكلمة (دُنْيَا) غَلَبَتْ فِيهَا الْأَسْمِيَّةُ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ، فَاسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَتْ نَكْرَةً، مَعَ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ^(٥). قَالَ ابْنُ جَنِّي: «إِنَّمَا ذَكَرَ الْعُلَيَّا وَالْغُلَيَّا وَالْقُصَيَّا فِي مَوْضِعِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا الصِّفَةُ فَإِنَّهَا الْآنَ قَدْ أُخْرِجَتْ إِلَى مَذَاهِبِ الْأَسْمَاءِ، بَتَرَكَهُمْ إِجْرَاءَهَا وَصِفًا فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ، وَاسْتَعْمَلَهُمْ إِنِّيَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ»^(٦).

وَمِنْ ذَلِكَ (الصُّفْرَى) وَ(الْكُبْرَى) لَا تَسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَعْرِفَتَيْنِ إِمَّا يَأَلُ وَإِمَّا

(١) حِزْءٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» وَهُوَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ص ١.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الرَّحْزِ، وَهُوَ لِلْعَجَّاجِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٦٧ وَالتَّكْمِلَةُ لِلْفَارِسِيِّ ص ٣٠٥ وَالْمِفْصَلُ لِلزَّخَرِيِّ ص ٢٣٥ وَالْمَحْصَصُ ١٥/١٩٣ وَشَرْحُ التَّكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٧٨٥ وَإيضاح شَوَاهِدِ الْإيضاح ١/٥٢١ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١/٢٨٢.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، يَنْسَبُ لِحُرْقَةِ بِنْتِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ، كَمَا فِي الْحِمَاسَةِ لِأَبِي نَمَامٍ ١/٦١٨ وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢/٤٥١ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسَّيْوَتِيِّ ص ٧٢٤ وَخِرَانَةُ الْأَدَبِ ٧/٦٤.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَهُوَ لِلْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ، مِنْ قِصَائِهِ الْمَشْهُورَةِ بِالْهَاشِمِيَّاتِ، يَنْظُرُ دِيْوَانَهُ ٤/٣٠٩ وَشَرْحُ الْهَاشِمِيَّاتِ لِأَبِي رِيَّاشٍ الْقَيْسِيِّ ص ١٤٨.

(٥) يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ التَّكْمِلَةُ لِلْفَارِسِيِّ ص ٣٠٥ وَالْمِنْصَفُ لِابْنِ جَنِّي ٢/١٦١.

(٦) الْمِنْصَفُ ٢/١٦١.

بالإضافة لمعرفة. ولذلك لَحَنُوا أبا نواس في استعمالهما نكرتين في قوله:
كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(١)
وأجاب عنه بعض العلماء بأنه لم يقصد التفضيل، وإنما أراد الصفة
المشبهة، أي الصغيرة والكبيرة.

قال ابن يعيش: «إنه استعمله استعمال الأسماء؛ لكثرة ما يجيء منه بغير
تقدم موصوف، نحو صغيرة وكبيرة، فصار كالصاحب والأجرع والأبطح،
فاستعمله لذلك نكرة، ويجوز أن يكون لم يرد فيه التفضيل بل معنى الفاعل،
كأنه قال: كأن صغيرة وكبيرة من فواقعها على حد ﴿وَمَوْأهُونَ عَلَيْهِ﴾^(٢) في
أحد القولين»^(٣).

وخرجه بعضهم على أن (من) فيه زائدة في الإيجاب على رأي الأخفش،
فهو على هذا مضاف لمعرفة^(٤).

وقال ابن هشام: «لكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به
المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا، قال:

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْإِثْمُ^(٥)

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان أبي نواس ص ٧٢ والمفصل ص ٢٣٦ وشرح ابن يعيش
١٠٢/٦ ومغني اللبيب ص ٤٩٨ والمقاصد التحوية ٥٣/٤ والتصريح ٤٣٩/٣ وشرح
الأشعري ٤٨/٣ وخزانة الأدب ٢٧٧/٨.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الروم.

(٣) شرح المفصل ١٠٣/٦.

(٤) ينظر الفلك الدائر لابن أبي الحديد ص ٤٠ ومعني اللبيب ص ٤٩٨ وشرح أبيات المغني
للبيضاوي ١٧٥/٦.

(٥) البيت من الطويل، ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه المطبوع، وقد ورد في شرح التسهيل
لابن مالك ٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ص ٤١٢،
والمساعد لابن عقيل ١٧٩/٢، والتصريح على التوضيح ٤٣٩/٣، وشرح الأشعري =

أي: لئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقول النحويين: صُعْرَى وكُبْرَى، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صُعْرَى وفاصلة كُبْرَى...»^(١).

الحكم الثاني: المنع من الصرف.

صيغة فُعْلَى بجميع أقسامها المتقدمة ممنوعة من الصرف، فلا يدخلها التنوين مطلقاً.

وسبب ذلك أنها مختومة بألف التانيث المقصورة، وهي من موانع الصرف التي تقوم فيها علة واحدة مقام العلتين^(٢).

قال ابن هشام: «ويمتنع صرف مصحوبها - أي مصحوب ألف التانيث المقصورة - كيفما وقع؛ أي سواء وقع نكرة أم معرفة، مفرداً أم جمعاً، اسماً أم صفة...»^(٣).

ووزن (فُعْلَى) مؤنث - كما سبق. قال سيبويه: «ولا يكون على فُعْلَى والألف لغير التانيث»^(٤). وقال: «كل فُعْلَى في الكلام لا ينصرف...»^(٥).

وذكر المبرد أن (فُعْلَى) لا يدخله التنوين دائماً، قال: «كل فُعْلَى في الكلام لا ينصرف؛ لأن هذا المثال لا يكون إلا للتانيث، وهو باب حُبْنَى وبُهْمَى»^(٦).

وقال الصيمري: «وإنما كانت ألف فُعْلَى للمؤنث لا غير؛ لأنه ليس في الكلام مثل جُعْفَرٍ فُتْلَحَقَ به فُعْلَى...»^(٧).

= ٥١/٣. وأسود العين: اسم جبل بنجد، ينظر معجم البلدان ١/١٩٣.

(١) مغني اللبيب ص ٤٩٨.

(٢) ينظر شرح المفصل ٥٩/١ وأوضح المسالك ١٤١/٣.

(٣) أوضح المسالك ١٤١/٣.

(٤) الكتاب ٢٥٥/٤.

(٥) المصدر نفسه ٢٠٦/٣.

(٦) المقتضب ٢٨٥/٣.

(٧) التبصرة والندكرة ٦١٥/٢.

وقد حكى بعض اللغويين التنوين في ألفاظ قليلة خالفت هذه القاعدة.
منها (دُئِيَا) فهي في الأصل صفة على وزن فُعْلَى، لكن غلبت عليها
الاسمية في الاستعمال، فالأصل فيها المنع من الصرف، وهو الوارد كثيراً، كما
في الشواهد المتقدمة.

قال صاحب بن عباد: «يقال: هو ابن عمِّه دُئِيَا ودُئِيَا ودُئِيَّة، أي لَحَا،
ودُئِيَا غيرُ مُنَوَّن»^(١).

لكن حكى ابن الأعرابي التنوين في (دُئِيَا).

قال ابن سيده: «وحكى ابن الأعرابي: (مَالُهُ دُئِيَا وَلَا آخِرَةٌ) فنَوَّن (دُئِيَا)
تشبيهاً لها بفُعْلَل، قال: والأصل ألا تُصْرَف؛ لأنها فُعْلَى»^(٢).

وقال ابن القطاع: «وليس في الكلام فُعْلَى والألف لغير التأنيث. إلا أن
ابن الأعرابي روى (دُئِيَا) بالصرف، وقال: شَبَّهوها بفُعْلَل. ولا نعلم شيئاً مما في
آخره ألف تأنيث مفردة مصروفة إلا دُئِيَا ومُوسَى»^(٣).
وحكم الجمهور على تنوين (دُئِيَا) بالشذوذ^(٤).

ومنها (مُوسَى) الحديد، فالمعروف فيها عدم التنوين؛ لأنها مختومة بألف
التأنيث المقصورة. لكن حكى فيها الخليل وغيره التنوين.

جاء في كتاب العين «وبعضهم يتون (مُوسَى) لما يُحَلَق به»^(٥).

وقال أبو حاتم السجستاني: «والمُوسَى واحدة المِوَاسِي، وهي مؤنثة.
تقول: هذه مُوسَى جيدة، فتَنَوَّن؛ لأن الياء ليست للتأنيث، ولكن الاسم مؤنث،

(١) المحيط في اللغة ٣٦٢/٩.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٤٣٢/٩. وينظر المزهر للسيوطي ١٤/٢.

(٣) أنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٧٦.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٦٤١/٢ والمساعد ٣٠٨/٣.

(٥) كتاب العين ٣٠٣/٧.

مثل مِعْزَى...»^(١).

والخلاف في تنوينها وعدمه مبني على الخلاف في وزنها، فالجمهور على أن وزنها (فُعْلَى) فلا يدخلها التنوين. ويرى الأموي^(٢) أنها على وزن (مُفْعَل) والألف أصلية، وهو مذكر لا مؤنث^(٣).

والحق أن مذهب سيبويه أيضا أنها على وزن مُفْعَل، جاء في الكتاب: «ومُوسَى الحديد مُفْعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها؛ لأنها مؤنثة بمزلة مِعْزَى، إلا أن الياء في مُوسَى من نفس الكلمة»^(٤).

وقال الفراء: «والموسى تُجْرَى ولا تُجْرَى، فمن لم يُجْرِها قال: هذه مُوَيْسَى صغيرة. ومن أجراها قال: هذه مُوَيْسِيَّةٌ صغيرة والجمع المواسي»^(٥). ومعنى قوله هذا أن الألف في (مُوسَى) الحديد تحتل عنده أن تكون ألف التانيث، ويترتب على ذلك منعها من الصرف، وهذا معنى قوله: «لم يُجْرِها» وتُصَغَّر على (مُوَيْسَى) كما هي القاعدة في المختوم بألف التانيث المقصورة، وتحتل أن تكون ألف الإلحاق فلذلك يدخلها الصرف - وهو معنى قوله: «ومن أجراها» - أي من صرفها، وفي هذه الحالة تصغر على مُوَيْسِيَّة؛ لأن المختوم بألف الإلحاق تقلب ألفه ياءً، لكسر ما قبلها^(٦).

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ١٤٤.

(٢) هو أبو محمد، عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، الكوفي، أخذ عن فصحاء الأعراب، وكان ثقة، له كتاب النوادر. تنظر ترجمته في طبقات البحرين واللفويين ص ١٩٣، ومراتب النحويين ص ٦٣ وبغية الوعاة للسيوطي ٤٣/٢.

(٣) ينظر الغريب المصنف لأبي عبيد ٦٦٠/٣ والمذكر والمؤنث ص ٣٢٩ والمختصص ١٥/ ١٩٥ والمزهر ٢٢٤/٢.

(٤) الكتاب ٢١٣/٣.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٦.

(٦) ينظر شرح الشافية للرضي ١٩٤/١ - ١٩٥ والرواق في التصغير والنسب ص ١٨.

وقال أبو علي الفارسي - مبيّنًا أن ألفها ليست للتأنيث فلا تدخل في هذا الباب: «وكذلك (مُوسَى) الألف فيه منقلبة عن ياء و(مُوسَى) مُفْعَل... وكذلك (مُوسَى) الذي هو اسم أعجمي وزنه مُفْعَل، لاجتماعهم على صرفه في النكرة...»^(١).

وقال السخاوي: «وأما مُوسَى الحديد فقال الجرمي: سمعت أبا زيد يروي عن العرب: هذه مُوسَى خذمة، وهي مُفْعَل، ولو كانت الميم أصلية لم ينصرف؛ لأن «فُعْلَى» في جميع الكلام غير مصروف في معرفة ولا نكرة، نحو حُبْلَى وأُنْثَى، قال: فصَرَفَ العرب لها يدل على أن الميم زائدة، قال: وأما مُوسَى اسم النبي فهو أعجمي لا ينصرف»^(٢).

ويتضح لنا مما سبق أن الأكثر في (ذُنْبًا) عدم الصرف، وأن مَنْ صرفها فقد نظر إلى غلبة الاسمية عليها، فعاملها معاملة الأسماء، وأما (مُوسَى) الحديد فالمشهور فيه عدم الصرف؛ لأنه محتوم بألف التأنيث المقصورة، وهذا رأي جمهور اللغويين، ويرى بعض العلماء أنه منصرف؛ وذلك بناء على أنه على وزن (مُفْعَل) والألف فيها أصلية وليست للتأنيث. وأما (مُوسَى) العلم فهو خارج عن هذا الوزن؛ لأنه على وزن مُفْعَل على القول الصحيح، فالميم فيه زائدة والألف أصلية وليست للتأنيث. وقد ذهب إلى ذلك سيبويه والفارسي والأموي^(٣).

وأما من صرف (يُهَمَّى) فيحمل على أن الألف فيه للإلحاق وليست للتأنيث ويلحق هذا اللفظ بنحو (جُخْدَب).

قال الرضي: «وزاد الأخفش فُعْلًا بفتح اللام كجُخْدَب، وأجيب بأنه

(١) مقاييس المقصور والمدود لأبي علي الفارسي ص ٨٧ وينظر المخصص لابن سيده ١٩٥/١٥.

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة ٤٧٠/١.

(٣) ينظر الكتاب ٢١٣/٣ ومقاييس المقصور والمدود للفارسي ص ٨٧ والمخصص ١٩٥/١٥.

فرع جُخَادِب، بحذف الألف وتسكين الحاء وفتح الدال، وهو تكلف، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحْلَب وُبُرْقَع، وإن كان المشهور الضم، لكن النقل لا يُودُّ مع ثقة الناقل، وإن كان المنقول غير مشهور، فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته، ويكون (بُهِمَى) ملحقاً به، لقولهم: (بُهِمَاء) على ما حكى ابن الأعرابي، ولا تكون الألف للتأنيث، كما ذهب إليه سيويه^(١).

المبحث الثاني: أحكام صرفية

الحكم الأول: الإعلال الوارد في هذه الصيغة.

أ- الإعلال في عين الكلمة

(فُعْلَى) وزن تأتي عليه الأسماء والصفات - كما سبق - ولكل قسم أحكامه من ناحية الإعلال.

فإذا كانت (فُعْلَى) اسماً وعينها ياء قلبت الياء واواً لسكونها ووقوع الضمة قبلها.

نحو: الطُوبَى والكُوسَى. فالواو فيهما أصلها الياء. لأنهما من الطَّيِّب والكَيِّس، فقبلت الياء واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها، نحو مُوسِر ومُوقِن^(٢).
والطُّوبَى والكُوسَى من الصفات التي غلبت عليها الاسمية، فجرت مجرى الأسماء^(٣).

وإذا كانت (فُعْلَى) صفة وعينها ياء لم تقلب واواً، نحو (ضِيْزَى) في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمَ ضِيْزَى﴾^(٤). ونحو قولهم: مشيئة حيكي، وهذه الصفات وُضِعَتْ أصلاً عَلَى (فُعْلَى) لأنه ليس في الصفات فُعْلَى بكسر الفاء، فأبدلوا من

(١) شرح الشافية ٤٨/١ - ٤٩.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦٤/١ وشرح المفصل ٩٧/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٧/١٠.

(٤) الآية من ٢٢ من سورة النجم.

الضمة كسرة لتسلم الياء من الإعلال، كما فعلوا في بيض^(١).
ولم تقلب الياء في الصفات وأوًا للفرق بين الاسم والصفة، وخصوا
الاسم بالقلب لأن الاسم أخف من الصفة والصفة أثقل^(٢).

ب- الإعلال في لام الكلمة:

وإذا كانت (فعلَى) اسما ولأماها وأو دخلها الإعلال، فتقلب الواو ياء
تحقيقاً، وتفرقاً بين الاسم والصفة^(٣).

ومثل سيويه لذلك بالدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا، فالياء في هذه الألفاظ أصلها
الواو، لكن قلبت ياء.

وعلل ذلك بأنه من باب التكافؤ، فكما قلبت الياء واوًا في (فعلَى)
الاسمية المفتوحة الفاء قلبت الواو ياء في (فعلَى) الاسمية، المضمومة الفاء
لتكافئ^(٤).

وهذه الأمثلة التي ذكرها سيويه هي في الأصل صفات، ثم غلبت عليها
الاسمية، فجرت مجرى الأسماء.

ولذلك اختلف العلماء بعد سيويه، فأكثر العلماء يرى أن هذا الإعلال
يقع في الاسم دون الصفة^(٥)، كما هو نص سيويه، وبعضهم يرى أن هذا
الإعلال يقع في الصفة دون الاسم، لأن الأمثلة المذكورة صفات لا أسماء. وهذا

(١) ينظر الشافعية لابن الحاجب ص ١٠٠ وشرح المفصل ٩٨/١٠.

(٢) ينظر شرح التصريف للثميني ص ٥٣٤ - ٥٣٥ وشرح المفصل ٩٨/١٠.

(٣) ينظر الكتاب ٣٨٩/٤ والمسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٥٣٧/٢ وشرح المفصل
٩٧/١٠.

(٤) ينظر الكتاب ٣٨٩/٤.

(٥) ينظر التكملة لأبي علي الفارسي ص ٦٠٢ والنصف لابن جني ١٦١/٢ وسر صناعة

الإعراب ٧٣٥/٢ وشرح التصريف للثميني ص ٥٣٤ والمنع لابن عصفور ٥٤٤/٢

وشرح الشافعية للرضي ١٧٨/٣ وتوضيح المقاصد للمرادي ٤٥/٦.

هو اختيار ابن مالك. قال: «إذا كانت لامُ فُعْلَى واوًا، وهو اسم لم يُغَيَّرْ، نحو (خُزَوَى) فإن كانت وصفًا قلبت واوه ياءً، نحو العُلَيَّا والدُّنَيَّا، وشذ ما سلمت واوه، كالقُصَوَى، وبنو تميم يقولون: القُصَيَّا، فيجروونه على القياس»^(١).

وقال في موضع آخر: «تبدل الياء من الواو الكائنة لام (فُعْلَى) صفة محضة كالعُلَيَّا، أو جارية مجرى الأسماء كالدُّنَيَّا، والأصل فيهما العُلَوَى والدُّنَوَى؛ لأنهما من العُلُوِّ والدُّنُوِّ، ولكنهما مؤنثا الأعلى والأدنى، والواو في المذكر قد أبدلت ياءً، لطرفها ووقوعها رابعة، فقلبت في المؤنث حملاً على المذكر؛ ولأن هذا الإعلال تخفيف فكان به المؤنث أولى، لما فيه من مزيد الثقل بالوصفية والتأنيث بعلامة لازمة... إلى أن قال فإن كان فُعْلَى اسماً محضاً كخُزَوَى لم يغير... وهذا الذي ذكرته - وإن كان خلاف المشهور عن التصريفيين - فهو مؤيد بالدليل، وهو موافق لقول أئمة اللغة، فمن قوهم: ما حكاه الأزهري عن ابن السكيت وعن الفراء أنهما قالاً: ما كان من النعوت مثل الدُّنَيَّا والعُلَيَّا فإنه بالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: (القُصَوَى) فأظهروا الواو، وهو نادر، وبنو تميم يقولون: القُصَيَّا، هذا قول ابن السكيت وقول الفراء، والواقع على وفقه، قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَمَّ بِالْمُدَوَّةِ الدُّنْيَا﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾^(٣). وهاتان صفتان محضتان. والنحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يحتلون إلا بصفة»^(٤).

ويظهر لي - والله أعلم - رجحان قول ابن مالك؛ لأن ما ذكره هو الموافق

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٤) إنجاز التعريف في علم التصريف ص ١٥٦ - ١٥٨.

لما قال به اللغويون^(١)، وهو الواقع في استعمال اللغة. ولذلك اختار أبو حيان مذهب ابن مالك في هذه المسألة - مع كثرة مخالفته له - قال أبو حيان: «وتبدل الياء من الواو لأمّا فُعلّى صفة محضة كالقُصَيّا، أو جارية مجرى الأسماء كالدُّنَيّا والعُلَيّا. وشذ نحو (الحُلُوّى) تأنيث الأحلى، وهو من الواو بإجماع، و(القُصُوّى) في لغة الحجاز، فإن كان اسماً صحَّ، كحُزُوّى، هذا مذهب الفراء وابن السكيت والفارسي عن ناس من اللغويين، واختاره ابنُ مالك وشيخنا بهاء الدين بن النحاس، وذهب الأكثرون إلى أن تصحيح (حُزُوّى) شاذ، وأن القياس في الاسم الإعرال ثم لا يمثّلون إلا بالدُّنَيّا، وأما قول ابن الحاجب: (الغُزُوّى) صفة تأنيث الأغزى، فتمثيل من عنده لا نقل، والقياس الغُزَيّا»^(٢).

الحكم الثاني: دلالة هذه الصيغة على الجمع.

صيغة (فُعلّى) وزن مفرد ليست من أوزان الجموع، فهي مختصة بالاسم المفرد. أما إذا دلت على الجمع فليس لأنها من أوزان الجموع، ولكن لكونها اسم جنس فقط. فقول سيبويه عن (بُهَمَى): «وبُهَمَى واحدة؛ لأنها ألف تأنيث وبُهَمَى جميع»^(٣) يدل على أنها اسم يُستعمل للمفرد ويُستعمل للجمع، وليست جمعاً، وهو المسمّى باسم الجنس الإفرادي الذي يدل على القليل والكثير. وقد جاءت ألفاظ على هذا الوزن رأى فيها بعض اللغويين أنها جمع، وقد عارض ذلك بعضهم.

فمن ذلك (بُهَمَى) يرى جمهور اللغويين أنها اسم مفرد، كما هو رأي سيبويه. قال:

«ولا يكون (فُعلّى) والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهمة

(١) ينظر تهذيب اللغة ٢١٩/٩ ولسان العرب ١٨٤/١٥ - قصا -

(٢) ارتشاف الضرب ٢٩١/١.

(٣) الكتاب ٢١١/٣.

واحدة، وليس هذا بالمعروف»^(١).

ويرى ابن الأعرابي أن (بُهْمَى) جمع مفردة بُهْمَاة^(٢).

وقد اختار هذا الرضي قال: «ويكون (بُهْمَى) ملحقا، لقولهم: بُهْمَاة على ما حكى ابن الأعرابي، ولا تكون الألف للتأنيث، كما ذهب إليه سيويه»^(٣).

والراجع أن الألف في (بُهْمَى) للتأنيث، وأنه اسم مفرد يدل على القليل والكثير، أما (بُهْمَاة) فهو لفظ شاذ، كما ذكر سيويه؛ لأن هذا الوزن ليس من أوزان جموع التكسير المعروفة.

ومن ذلك (سُكْرَى) التي وردت في قراءة الحسن والأعرج في قوله تعالى ﴿وَبَرَى الثَّامَنَ سَكَارَى وَمَا هُمْ بِسَكَارَى﴾^(٤)، بضم السين دون مد، فهو لفظ مفرد وُصِفَ به الجمع.

ذكر ذلك ابن جني في تحريجه هذه القراءة، قال: «وأما سُكْرَى بضم السين فاسم مفرد على (فُعْلَى) كالحُبْلَى والبُشْرَى، وبهذا أفتاني أبو علي، وقد سأله عن هذا»^(٥).

وخرجها أبو البقاء العكبري على أحد تخريجين إما أنها لفظ مفرد يُوصَفُ به الجمع؛ لأن الجمع مؤنث، وإما أنه مخفف من لفظ سَكَارَى. قال في إعراب الشواذ: «ويُقرأ بضم السين من غير ألف، مثل حُبْلَى،

(١) الكتاب ٢٥٥/٤.

(٢) ينظر المخصص ١٥٧/١١ وشرح الشافعية للرضي ٤٨/١.

(٣) شرح الشافعية ٤٨/١، ٤٩.

(٤) من الآية ٢ من سورة الحج. وهذه القراءة نسبها ابن خالويه لسعيد بن جبر، ونُسبت للحسن والأعرج وأبي زرعة والأعمش. ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ٩٤ والمختص بالابن جني ٧٢/٢ والبحر المحيط ٣٥٠/٦.

(٥) المختص في تبين وجوه شواذ القراءات ٧٤/٢.

وهو واحد في اللفظ واقع على الجمع، أو هو صفة للجماعة»^(١).
وقال في التبيان: «قيل: هو محذوف من سُكَّارِي، وقيل: هو واحد مثل
حُبْلَى، كأنه قال: ترى الأمة سُكَّارِي»^(٢).
وبهذا يظهر أن هذا الوزن مفرد، وإن وُصف به الجمع، على تقدير
المؤنث.

ومن ذلك لفظ (ضَوْقِي) عدّه كراع التمل جمعاً لضيقة، قال: «والضَوْقِي
جمع ضَيْقَة»^(٣).

وقد ردّ عليه العلماء وبيّنوا أنه اسم تفضيل مؤنث أضيق وليس جمعاً.
قال ابن سيده: «هذا - أي كونها جمعاً - لا يصح، وإنما هو تأنيث
الأضيق»^(٤).

وقال في المحكم: «قال كراع: الضَوْقِي جمع ضَيْقَة، ولا أدري كيف ذلك؟
لأن (فُعْلَى) ليست من أبنية الجموع، إلا أن يكون من الجمع الذي لا يفارق
واحدة إلا بالهاء، كبُهْمَاءَ وبُهْمَى»^(٥).

وكذلك جعل كراع (طَوْبَى) جمعاً لطَيْبَة^(٦). وذلك غير صحيح.
قال ابن سيده: «لا يصح جعل طَوْبَى جمعاً وإنما هي تأنيث الأَطْيَب»^(٧).
وجعل كراع أيضاً (كُوسَى) جمعاً لكَيْسَة^(٨).

(١) إعراب القراءات الشواذ ١٢٥/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٩٣٢/٢.

(٣) المنتخب من غريب كلام العرب ٥٥٧/٢.

(٤) المخصص ١٩١/١٥.

(٥) المحكم والمخبط الأعظم ٤٨٥/٦.

(٦) ينظر المنتخب من غريب كلام العرب لكراع ٥٥٧/٢.

(٧) المخصص ١٩٢/١٥.

(٨) ينظر المنتخب من غريب كلام العرب ٥٥٧/٢.

وردَّ عليه ابن سيدة قائلًا: «وعندي في كل ذلك أنه تأنيث الأَطْيَبِ والأَضْيَقِ والأَكْيَسِ؛ لأن (فُعْلَى) ليست من أبنية الجموع»^(١).
وذكر بعض العلماء أن (كُبْرَى) جمع كبيرة.
قال أبو حيان: «وفي كتاب ابن عطية: والكُبر جمع كبيرة، ولعله وهم من الناسخ»^(٢).

وقال السمين الحلبي: «والكُبر جمع كُبْرَى، كالْفَضَل جمع فُضْلَى، وقال ابن عطية: «جمع كبيرة» وأظنه وهماً عليه»^(٣).
وظاهر مما سبق أن ابن عطية جعل (الكُبر) جمعاً لكبيرة، ومن هنا عدَّه أبو حيان والسمين الحلبي وهماً، وليس مراده أن «كُبْرَى» جمع كبيرة.
وبهذا يُعلم أن هذا الوزن مختصّ بالمفرد، ولا تأت عليه الجموع.
الحكم الثالث: جمع وزن (فُعْلَى) القياسي.

(فُعْلَى) وزن تأتي عليه الأسماء والصفات كما سبق.
فإن كان المفرد صفة مؤنثاً لأفْعَل فإن قياس جمعه أن يكون على (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين.

يقال في جمع الأولى: الأولى، وفي جمع الأخرى: الأخرى، وفي الكُبْرَى: الكُبر، وفي الصُّغْرَى: الصُّغَر، وفي العُلْيَا: العُلَى، وفي الدُّنْيَا: الدُّنَى.
قال الله تعالى: ﴿إِنهَا لِحَدَى الْكُبرِ﴾^(٤) جمع الكُبْرَى، وقال سبحانه: ﴿لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾^(٥).

(١) المحكم ٢٢٥/٩.

(٢) البحر المحيط ٣٧٨/٨.

(٣) الدر المصون ٥٥١/١٠.

(٤) الآية ٣٥ من سورة المدثر.

(٥) من الآية ٧٥ من سورة طه.

قال الخوري: «كل ما كان على وزن فُعَلَى التي هي مؤنث أَفْعَلْ جُمع على فُعَلْ، كما جاء في القرآن الكريم ﴿إِنهَا لِأَخْذَى الْكُبَرِ﴾ وهي جمع كُبَرَى»^(١).
وقد تجمع بالالف والتاء. تقول: الكُبَرَيَات، والصُّغَرَيَات، والأُولَيَات، والأُخْرَيَات، والفُضْئَلَيَات^(٢).

جاء في كتاب سيبويه: «وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان (فُعَلَى أَفْعَلْ) فإنك تُكسره على (فُعَلْ) وذلك كقولك: الصُّغْرَى والصُّغَرُ، والكُبَرَى والكُبَرُ، والأُولَى والأُولُ، وقال تعالى جلّه: ﴿إِنهَا لِأَخْذَى الْكُبَرِ﴾»^(٣).
ومثله من بنات الياء والواو: الدُّئِيَا والدُّئَى والقُصَوَى والقُصَى والعُلَيَا والعُلَى، وإنما صيروا الفُعَلَى ههنا بمتزلة الفُعْلة لأنها على بنائها، ولأن فيها علامة التأنيث، وليفرقوا بينها وبين ما لم يكن (فُعَلَى أَفْعَلْ) وإن شئت جَمَعْتَهُنَّ بالتاء، فقلت: الصُّغَرَيَات والكُبَرَيَات»^(٤).

ولم تُجَمع على صيغة منتهى الجموع، وعُلل ذلك الرضي بأنه للتفريق بين فُعَلَى أَفْعَلْ وبين فُعَلَى التي ليس لها أَفْعَلْ^(٥).

وإن كان المفرد صفة غير مؤنث لأَفْعَلْ فإنه لا يجمع على هذا الوزن. وإنما قياس جمعه أن يكون على وزن (فُعَال) و(فُعَالَى) تقول في جمع أُنثَى: إِنْاث. وفي جمع حُبَلَى: حَبَالَى.

قال سيبويه: «وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التأنيث فإن أردت أن تُكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتأنيث، ويُبنى على (فُعَالَى) وتبدل من الياء الألف، وذلك نحو قولك في حُبَلَى: حَبَالَى».

(١) درة الغواص في أوهام الخواص ص ١٠٤.

(٢) ينظر الكتاب ٦٠٨/٣ والمقتضب ٢٣٢/٢ وشرح الكافية للرضي ١٦٦/٢.

(٣) الكتاب ٦٠٨/٣.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١٦٦ / ٢.

ثم قال: «وإن أردت ما هو أدنى العدد جَمَعْتَ بالتاء، تقول: خَيْرَاوَاتٍ وَصَحْرَاوَاتٍ وَدِفْرِيَّاتٍ وَحُبْلِيَّاتٍ. وقالوا: «أُلْثَى وَإِنَاثٌ فَذَا بِمِثْلَةِ حُفْرَةٍ وَحِفَارٍ»^(١).

أما إن كان المفرد الذي على هذا الوزن اسماً لا صفة فإنه لا يُجْمَعُ على فُعْلٍ إلا شذوذاً، كقوهم في الرُّؤْيَا: الرُّؤَى.

قال في لسان العرب: «قال الليث: ولا تجمع الرُّؤْيَا، وقال غيره: تجمع الرُّؤْيَا على رُؤَى، كما يقال: عَلِيًّا وَعُلَى»^(٢).

ومن أجاز جمع الرُّؤْيَا مع أنها اسم الفراء وابن السكيت والجوهرى.

قال الفراء: «الرُّؤَى جماع الرُّؤْيَا، مقصور يُكتب بالياء»^(٣).

وقال ابن السكيت: «والرُّؤَى جمع رُؤْيَا مقصور، يكتب بالياء»^(٤).

وقال الجوهرى: «وجمع الرُّؤْيَا رُؤَى بالتنوين، مثال رُعَى»^(٥).

ويرى الجمهور أن جمع رُؤْيَا شاذ، قال الرضى: «والفُعْلُ في الفُعْلَى غير

فُعْلَى أَفْعَلُ شاذ، كالرُّؤَى في الرُّؤْيَا، خلافاً للفراء»^(٦).

ويظهر لي أن القول بجواز جمع (فُعْلَى) الاسم على هذا الوزن صحيح

أيضاً؛ لوروده سماعاً عن العرب، قال الشاعر:

وإن أراد التَّوَمَ لَمْ يَقْضِ الْكَرَى مِنْ هَمٍّ مَا لَأَقَى وَأَهْوَالِ الرُّؤَى^(٧)

(١) الكتاب ٦٠٩/٣.

(٢) لسان العرب ٢٩٧/١٤ - رأى -.

(٣) المقصور والمدود للفراء ص ٢٩.

(٤) حروف المدود والمقصود لابن السكيت ص ١٠٤.

(٥) الصحاح ٦ / ٢٣٤٩ (رأى).

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١٦٦/٢.

(٧) البيتان من الرجز، ولم أحد من نسبهما، وقد وردا في المخصص ١٨٠/١٥.

المبحث الثالث: الفروق العامة بين أنواع هذه الصيغة

صيغة "فُعَلَى" جاءت على خمسة أقسام - كما تقدم بيان ذلك - اسم جنس ومصدر وعَلَم وصفة للتفضيل وصفة لغير التفضيل. وقد ظهرت في أوجه اتفاق وأوجه اختلاف في الأحكام النحوية والصرفية بين هذه الأقسام الخمسة، وذلك كما يلي:

أولاً: أوجه الاتفاق:

اتفقت هذه الأقسام جميعها التي جاءت على هذه الصيغة في الأمور التالية:

الاسمية والقصر والإفراد والتأنيث والمنع من الصرف، فكل ما جاء على هذا الوزن (فُعَلَى) فهو اسم مقصور، مفرد، مؤنث، ممنوع من التنوين. فلم يأت على هذا الوزن فعل، ولا جمع من الجموع، ولم يأت عليه اسم مذكر، أما (مُوسَى) اسم نبي الله - عليه السلام - فليس على وزن (فُعَلَى) وإنما هو على بناء (مُفَعَّل) والميم زائدة والألف فيه أصلية، وليست للتأنيث، كما نص عليه الفارسي وقد سبق ذكره.

وكذلك لم يأت على هذا الوزن اسم منصرف، إلا ما ورد شاذاً، وقد سبق بيانه.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين أقسام هذه الصيغة:

أن (فُعَلَى) الاسمية تأت على ثلاثة أنواع هي: اسم الجنس والمصدر والعَلَم.

أما (فُعَلَى) الوصفية فتأتي على نوعين هما: الصفة الدالة على التفضيل والصفة الدالة على غير التفضيل.

أن (فُعَلَى) الوصفية الدالة على التفضيل ملازمة للتعريف دائماً، فلا تستعمل إلا معرفة، إما بال المعرفة، وإما بالإضافة إلى معرفة، نحو هذه الكبرى وتلك الصغرى، وكبرى أخواتك وصغرى أصابعي.

أما سائر أقسام (فُعْلَى) فلا يلزم فيها التعريف، بل تأتي معرفة، وتأتي نكرة، بحسب الاستعمال. سواء أكانت اسماً، نحو بُهْمَى، وبُصْرَى، وزُلْفَى، أم كانت صفة، نحو الحُنْثَى، والحُبْلَى.

أن (فُعْلَى) الاسمية يدخلها الإعلال، في موضعين:

الأول: في عين الكلمة إذا كانت ياء، فإنها تقلب واواً، نحو: الطُّوبَى والكُوسَى، وهما من الصفات التي غلبت عليها الاسمية، فجرت مجرى الأسماء.

الثاني: في لام الكلمة إذا كانت واواً، فإنها تقلب ياءً، تخفيفاً نحو الدُّنْيَا والعُلْيَا. وهما من الصفات الغالبة في باب الاسمية، فاستعملت استعمال الأسماء.

أما (فُعْلَى) الواقعة صفة فإنه لا يدخلها الإعلال مطلقاً، نحو ضِرْزَى، وحِكْزَى، وهما في الأصل على وزن (فُعْلَى) كما تبين لنا ذلك في ما سبق.

وهذا على القول المشهور عند النحويين. وقد ذهب بعض النحويين - كابن مالك - إلى عكس هذا القول، فجعل الإعلال يقع في (فُعْلَى) إذا كانت صفة ولا يقع فيها إذا كانت اسماً.

فُعْلَى الوصفية يصح أن تجمع جمع تكسير قياساً، إما على وزن فُعْلٍ، نحو الصُّغْرَى والصُّغْرَى، والكُبْرَى والكُبْرَى، والطُّولَى والطُّولَى. وإما على وزن فُعَالٍ، مثل رُبَى ورُبَابٍ. أما (فُعْلَى) الاسمية فذكر النحويون أنها لا تجمع جمع تكسير، قياساً. إلا ما شذ في قولهم: رُؤْيَا ورُؤَى.

أن ما جاء على وزن (فُعْلَى) من الصفات الغالبة فإنه يعامل معاملة (فُعْلَى) الاسمية؛ فتستعمل نكرة.

وكذلك يدخلها الإعلال، إن كانت معتلة العين أو اللام. كما في (الطُّوبَى) و(الدُّنْيَا) بخلاف الصفات الباقية على الوصفية؛ فإنه لا تعامل معاملة الأسماء.

الخاتمة

عرضت في هذا البحث لوزن من أوزان الاسم المقصور، وهو وزن (فُعْلَى) بضم الفاء وإسكان العين، وهو بناء تأتي عليه الأسماء، كما تأتي عليه الصفات، ولكل أحكامه المختصة به.

وقد أظهر البحث في هذا الوزن أموراً عدة، أجمالها فيما يلي:
أن هذه الصيغة (فُعْلَى) استعملت في اللغة العربية على خمسة أقسام، تأتي اسماً جامداً، ومصدرًا وعلماً وصفةً تدل على التفضيل وصفةً تدل على غير التفضيل

أن هذه الصيغة مختصة بالأسماء المؤنثة، فكل ما جاء عليها فهو اسم مؤنث، ولم يأت عليها اسم مذكور، أما (مُوسَى) العَلم فهو على وزن (مُفْعَل) وقد سبق بيان ذلك. وكذلك لم يأت على هذا الوزن فعل من الأفعال.

أن ما كان على هذا الوزن من الأسماء والصفات فهو ممنوع من الصرف، لأنه مختوم بألف التأنيث المقصورة، وهي علة مانعة للصرف تقوم مقام العلتين، إلا ما ورد شاذاً في قولهم: (ذُلْيَا) بالتنوين؛ لأنه غلبت عليه الاسمية، وقولهم: (مُوسَى) هو في الحقيقة على بناء مُفْعَل، فيخرج عن هذا الوزن، وفي (بُهْمَى) ورد التنوين قليلاً فتكون على ذلك ملحقةً بفُعْلَل، وهو وزن أثبت الأختش والكوفيون.

أن الأعلام التي جاءت على هذا الوزن جاءت متنوعة، فمنها ما هو علم على إنسان، نحو سُلَمَى ولُبْنَى، ومنها ما هو علم على حيوان، نحو صُهْبَى، ومنها ما جاء علماً على موضع من المواضع، نحو بُصْرَى، أو علماً على غير ذلك، نحو طُوبَى في أحد القولين.

أن هذا الوزن مختص بالاسم المفرد، فلم يأت عليه جمع من المجموع

القياسية، وقد بين البحث وهم بعض اللغويين في ذلك.
أن الصفات التي جاءت على هذا الوزن نوعان: صفات تدل على التفضيل، وهذه تلازم التعريف دائماً، فلا تستعمل نكرة، نحو الكبرى والصغرى، إلا ما شذ من ذلك.

والنوع الثاني صفات تدل على غير التفضيل، وهذه لا تلازم التعريف، بل قد تأتي معرفة، وقد تأتي نكرة، نحو حُبْلَى وَخُنْتَى.
أن ما جاء على هذه الصيغة من الأسماء معتل العين بالياء، فإن ياءه تقلب واواً، نحو طَوْبَى وَكُوسَى .

وما جاء منها معتل اللام بالواو، فإن واوه تقلب ياء، نحو الدنيا، والعليا، وهما من الصفات الغالبة في باب الاسمية، أما ما جاء على هذه الصيغة من الصفات الأصلية، فإنه لا يدخلها الإعلال.

وهذا على مذهب جمهور النحويين، وقد سبق تفصيل الخلاف في ذلك.
وقد رجح البحث قول ابن مالك، وهو أن هذا الإعلال يقع في الصفات لا في الأسماء.

أن ما جاء على هذا الوزن صفة مؤنثة لأفعل فإنه يجمع على فَعَلٍ بضم الفاء وفتح العين، وأمثله كثيرة واردة في القرآن الكريم وفي كلام العرب، نحو الكُبر والصُّغر والدُّنَى والعُلَى والأُخَرُ.

وقد تجمع أيضاً بالالف والياء، نحو الكُبَرَيَات، والصُّغُرَيَات، والأُخَرَيَات.
ولكن لم تُجمع على صيغة منتهى الجموع، كما قال النحاة.
وما جاء على هذا الوزن صفة غير مؤنثة لأفعل فإنه يُجمع على فَعَالٍ، نحو إناث، أو على فَعَالَى، نحو حَبَالَى.

أما ما جاء على هذا الوزن اسماً فإنه لا يُجمع، إلا ما ورد شاذاً في قولهم: رُؤْيَا، ورُؤَى.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، تحقيق أ.د. أحمد عبد اندام، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٩٩م.
٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبناء: تصحيح عني محمد الضباع، دار الندوة الجديدة - بيروت.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٤. أسماء خيل العرب وأنسائها وذكر فرسانها للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٥. أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦. الاشتقاق لابن دريد، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
٧. إصلاح غلط المحدثين للخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧هـ.
٨. إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
٩. الأصنام هشام بن السائب الكلبي، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد وأحمد محمد عيد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى.
١٠. إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، تحقيق عبد الرحيم محمود، المكتبة الثقافية ١٤٠٧هـ.
١١. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
١٢. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، انطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
١٣. الأمائي لأبي علي القالي: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
١٤. أمانى ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، بالقاهرة.
١٥. أنساب الخيل لابن الكلبي، تحقيق أحمد زكي، الدار القومية بالقاهرة، ١٣٨٤هـ.
١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد عني الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ١٣٩٩هـ.

١٧. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي الحسن القيسي، تحقيق د. محمد بن هود السَّعْجَانِي، دار العرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
١٨. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق د. محمد عبد الحلي سالم، طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٢ هـ.
١٩. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، بيروت.
٢٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.
٢١. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة المصرية للكتاب،
٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
٢٣. البصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ.
٢٤. البيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البحازي، مطبعة عيسى الحلبي، مصر ١٩٧٦ م.
٢٥. البيان في تفسير غريب القرآن، لابن طاهر، تحقيق د. ضاحي عبد الباقي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣ م.
٢٦. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الزهراء، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
٢٧. تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. تفسير غريب القرآن العظيم للرازي، تحقيق د. حسين أنجلي، مديرية النشر والطباعة بأنقرة، تركيا، ١٩٧١ م.
٢٩. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى ١٩٨١ م، بغداد.
٣٠. تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق جماعة من المحققين، طبع المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، الطبعة الأولى.
٣١. الجامع الصغير في الحديث للسيوطي دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ هـ.
٣٢. الجبال والأمكنة والمياه، للرمحشري، تحقيق د. أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيحة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
٣٣. جهرة اللغة لابن دريد، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
٣٤. حاشية ابن بري على المغرب، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
٣٥. حروف الممدود والمقصود لابن السكيت، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض.

٥١٤٠٥.

٣٦. الحماسة لأبي تمام، تحقيق د. عبد الله عبد الرحيم عيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠١هـ.

٣٧. الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٣٨. الحيوان للجاحظ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الخليلي، مصر، الطبعة الأولى.

٣٩. خزائن الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٤٠. الخصائص لأبن جني، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٤١. خلق الإنسان لثابت، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.

٤٢. الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الخليلي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٣. درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة
٤٤. دقائق التصريف لأبي القاسم المؤدب، تحقيق د. حاتم بن صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٥. ديوان الأدب للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٤٦. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.

٤٧. ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٤٨. ديوان الخطبة بشرح ابن السكيت، تحقيق نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٩. ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب - القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٥٠. ديوان العجاج، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت.

٥١. ديوان الفرزدق، طبعة دار صادر - بيروت.

٥٢. ديوان قيس بن ذريح، تحقيق د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، ١٣٧٩هـ.

٥٣. ديوان كثير عزة، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

٥٤. ديوان الكميت بن زيد، تحقيق د. داود سلوم، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

٥٥. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية،

٥٦. ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ، تحقيق أحمد عبد الحميد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٢هـ.

٥٧. رسالة الملائكة، للمعري، تحقيق محمد سليم الجندى.
٥٨. الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأثير، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٥٩. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. حسن هندوي، دار القسم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٦٠. الشاء للأصمعي، تحقيق د. صبيح التميمي، دار أسامة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٦١. شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٣هـ.
٦٢. شرح أشعار الهدلين للسكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
٦٣. شرح الأشتوني علي الألفية، ومعه حاشية الصبان، طبع دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٦٤. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، مؤسسة هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٦٥. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٦٦. شرح الحماسة للتبريزي، عالم الكتب، بيروت.
٦٧. شرح ديوان اخماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
٦٨. شرح الشافية للرضي، تحقيق الأساتذة محمد الزفراف ومحمد نور الحسن ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٦٩. شرح شواهد المغني للسيوطي، وقف على طبعه وعلق على حواشيه أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة.
٧٠. شرح الكافية للرضي، تحقيق د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري، طبعة عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ.
٧١. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
٧٢. شرح كتاب سيويده، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٧٣. شرح المفصل لابن يعيش الخليلي، عالم الكتب، بيروت.
٧٤. شعراء إسلاميون، جمع وتحقيق نوري حودي القيسي، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٧٥. الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
٧٦. صحيح الإمام البخاري، طبعة دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٧٧. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
٧٨. العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨هـ.
٧٩. غريب الحديث لأبي عبيد، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٤هـ.
٨٠. غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ.
٨١. الغريب المصنف لأبي عبيد، تحقيق محمد المختار العبيدي، نشر اجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
٨٢. الفائق للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية.
٨٣. الفنك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، تحقيق د. أحمد الخوفي ود. بدوي طبانة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
٨٤. القاموس المحيط للفيروز آبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ.
٨٥. الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٨٦. كتاب سيويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، طبعة دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٨٧. الكشف لآل الله الزمخشري، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٧هـ.
٨٨. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
٨٩. ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
٩٠. الجمل في اللغة لابن فارس، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت. ١٤٠٦هـ.
٩١. مجموعة المعاني، لمؤلف مجهول، تحقيق عبد المنعم الملوحي، دار طلائع للنشر والطباعة الأولى.
٩٢. المغر لابن حبيب، تحقيق إيلزه ليختن شتير، دار الأفاق الجديدة، بيروت.
٩٣. المختصب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق علي التجدي ناصف ورقيقه، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٩٤. الحُكْمُ وَالْحِطُّ الْأَعْظَمُ لِابْنِ سِيدِهِ، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٩٥. اغِطْ فِي النُّقْةِ لِلصَّاحِبِ بْنِ عِبَادٍ، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٩٦. مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق علي محمد البحاري، دار الخيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٩٧. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، عفي بشره ج. براجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٩٨. المخصّص لابن سيدة، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ.
٩٩. المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق طارق الجناي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
١٠٠. المذكر والمؤنث لأبي حاتم، تحقيق د. حاتم النضام، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
١٠١. المذكر والمؤنث للقراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٥م.
١٠٢. المنزه للسيوطي، حققه محمد جاد الموني وزميلاه، دار التراث - القاهرة.
١٠٣. المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندراوي، مطبعة كنوز إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
١٠٤. المساعد علي تسهيل القوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.
١٠٥. مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري، تحقيق نوري القيسي ومحمد نايف الدليمي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
١٠٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٨هـ.
١٠٧. معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. فائق فارس، الطبعة الثانية، الكويت ١٤٠١هـ.
١٠٨. معاني القرآن للقراء، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٠٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١١٠. معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، ١٤٠٤هـ.
١١١. المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مطبعة الأئمة، بغداد.
١١٢. معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.
١١٣. المغرب للجواليقي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٣٦٩هـ.

١١٤. المفضليات للمفضل النضي، تحقيق، أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، بيروت.
١١٥. المقاصد النحوية، للعيبي، طبع على هامش خزانة الأدب، بولاق.
١١٦. مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي، تحقيق عبد المجيد حسن الخارثي، مكتبة دار الطرفين، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
١١٧. المقتضب لسرمد، تحقيق الشيخ عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
١١٨. المقصور والممدود لأبي علي الثاني، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
١١٩. المقصور والممدود للفراء، تحقيق ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
١٢٠. المقصور والممدود لابن ولاد، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
١٢١. المنع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دارالمعرفة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١٢٢. المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، تحقيق د. محمد أحمد العمري، طبع مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
١٢٣. المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى الباي الحلبي بعصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
١٢٤. النبات لأبي حنيفة الدينوري، بيروت ١٩٧٤م.
١٢٥. النبات والشجر للأصمعي، في ضمن البلغة في شذور اللغة، نشر أوغست هفر، المطبعة الكاثوليكية، للآباء اليسوعيين، بيروت، سنة ١٩١٤هـ.
١٢٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، د. تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
١٢٧. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق د. محمود الطناحي، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، بعصر.
١٢٨. الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهجرة الوصل، تأليف أحمد إبراهيم عمارة، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة	٤٤١
تمهيد	٤٤٣
الفصل الأول: فُعْلَى الاسمية	٤٥١
المبحث الأول: (فُعْلَى) الواقعة اسم جنس	٤٥١
المبحث الثاني: فُعْلَى المصدرية	٤٥٣
المبحث الثالث: فُعْلَى العَلَمِيَّة	٤٥٩
الفصل الثاني: فُعْلَى الوصفية	٤٦٣
المبحث الأول: فُعْلَى الدالة على التفضيل	٤٦٣
المبحث الثاني: فُعْلَى الدالة على غير التفضيل	٤٦٧
الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بهذه الصيغة	٤٧٠
المبحث الأول: أحكام نحوية	٤٧٠
المبحث الثاني: أحكام صرفية	٤٧٨
المبحث الثالث: الفروق العامة بين أنواع هذه الصيغة	٤٨٧
الخاتمة	٤٨٩
فهرس المصادر والمراجع	٤٩١
فهرس الموضوعات	٤٩٨

